مقدمة

مقدمة

يعد علم النحو من أهم العلوم اللغوية العربية، فقد كان علماء العربية شديدي الاهتمام بلغتهم، يعنون بوصفها وتقديرها على أحسن الصور، وكان العربي قبل الإسلام يتكلم لغته سليمة على السليقة، فلم يكن يحتاج لقواعد تضبط لسانه وتقوم كلامه، وبقي الحال على ذلك النحو حتى مجيء الإسلام ودخول الأعاجم إلى الجزيرة العربية لتعلم مبادئ دينهم الجديد واختلاطهم بالعرب، مما أدى لتفشي اللحن في اللسان العربي.

ومخافة أن يمس القرآن الكريم شيء من اللحن اجتهد علماء العربي في أن يضعوا علما يضبط اللسان العربي وسموه "علم النحو"، إذ وضعوا فيه مجموعة من الأحكام والمعايير الدقيقة والمضبوطة، وصنفوها ضمن أبواب وفصول تشددوا فيها في بعض المسائل، وجوزوا بعضها.

وشهد النحو العربي تطورا سريعا وخضوعه لمراحل، فظهرت مدارس نحوية مختلفة أشهرها مدرستي البصرة والكوفة، إذ بدأت بذوره الأولى مع مدرسة البصرة، لتتبعها مدرسة الكوفة بعد ذلك بمئة عام، إلا أن الكوفة ركزت اهتمامها على القراءات القرآنية، كما وافقت المدرسة البصرية في بعض المسائل وخالفتها في أخرى.

والملاحظ لنحونا يجده يزخر بكثير من القضايا والمسائل التي شغلت فكر النحويين قديما وحديثا، فكثرت فيه الأبواب النحوية، والتعريفات، والمصطلحات، وتعددت أوجه الإعراب في المسألة الواحدة، ولعل أبرز ما يمثل لهذه الفكرة، ما وجد في كتب النحو من مسائل خلافية بين هاتين المدرستين؛ البصرة والكوفة، ومن المسائل التي صار فيها الخلاف، ثنائية الأصل والفرع التي نجدها أيضا مرتبطة بعلم أصول النحو، من خلال ما يعرف بالأدلة النحوية.

وفي هذا العمل سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هي نظرية الأصل والفرع؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية مجموعة من التساؤلات:

- ما الفرق بين كل من الأصل والفرع؟
- ما أصول نشأة هذه النظرية؟
- ما علاقة هذه النظرية بعلم أصول النحو؟
- ما هي الأدلة الأصول والأدلة الفروع؟
- ما المقصود بكل من السماع والقياس والاستحسان والإجماع؟
- ما طبيعة المنهج المعتمد في كل مدرسة؟
- ما هي أهم المسائل المختلف فيها المرتبطة بهذه الثنائية؟
- كيف ارتبطت هذه النظرية بنحونا العربي؟

واخترنا موضوع الأصل والفرع كونه الأساس الذي يبنى عليه علم أصول النحو، فمنه انطلقت وتفرعت كل المسائل اللغوية والنحوية.

وقد اخترنا هاتين القصيدتين، للغة الجيدة والتراكيب المتماسكة والعالقة بين المفردات.

مناسبة موضوع كل من القصيدتين.

توفر كل من القصيدتين على ظواهر الأصل الفرع.

وتقف وراء اختيارنا هذا الموضوع أسباب عدة، منها ما هو ذاتي هو حبنا وشغفنا في الاطلاع على المواضيع النحوية وكشف خباياها، أما الأسباب الموضوعية تكمن في أهمية الدرس النحوي عامة، ونظرية الأصل والفرع خاصة، إضافة لزيادة الرصيد اللغوي.

اقتضت الضرورة أن يكون بحثنا مقسما إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

نستهل بالفصل الأول نظرية الأصل والفرع حدود ومفاهيم، قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول فيه حديث عن تعريف المصطلحين والفرق بينهما، أما الثاني عن نشأة هذه النظرية، أما الثالث عن علاقة الثنائية بعلم أصول النحو، ليأتي الفصل الثاني ضوابط الأصل والفرع في النحو العربي من خلال أمثلة من قصيدتي **نزار قباني**، مقسم بدوره لثلاثة مباحث، أما المبحث الأول كان عن المدرستين البصرية والكوفية وذكر مسائل في هذه النظرية، أما الثاني ضوابط الأصل في النحو العربي بتقديم أمثلة من القصيدتين، أما الثالث ضوابط الفرع في النحو العربي وتقديم أمثلة.

في حين نجد القصيدتين اعتمدنا عليهما غي الفصل الثاني، فكلما قدمنا ضابط من ضوابط الأصل والفرع إذ ذكرنا مثال أو مثالين من كل قصيدة.

وخاتمة دونا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في العمل.

ومن خلال عرضنا لأهم مراحل البحث يتضح لنا أن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي الاستقرائي، لأنه يتبع الموضوع ويحيط بجميع جوانبه ، إذ يلجأ الباحث بغرض التوصل إلى معرفة دقيقة عن عناصر تلك الظاهرة .

وتناولنا في بحثنا مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: نظرية الأصل والفرع لحسن خميس الملخ ، أصول النحو لسعيد الأفغاني، الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري.

وواجهتنا بعض الصعوبات منها: ضيق الوقت وكذا قلة المصادر والمراجع في مكتبتنا الجامعية لمثل هذه المصادر المهمة.

وكانت دراسات عالجت هذا الموضوع منها:

نظرية الأصل والفرع في النحو العربي لحسنة خميس الملخ.

الأصل والفرع في النحو العربي بين المدرستين البصرية والكوفية بحث مقدم لنيل الدكتوراه للتيجاني أدم.

كل هذه البحوث شدتنا للبحث في هذا الموضوع وتسليط الضوء على الجوانب الناقصة التي لم يتم الإشارة إليها .

وفي الأخير نقدم شكرنا الخاص للدكتورة الفاضلة والمشرفة التي قامت بتشجيعنا ورفع معنوياتنا للوصول إلى ما وصلنا إليه فهي تستحق الثناء والشكر، اللهم احفظها واحمها وأدم نعمك عليها واجعل الفرح والسعادة والابتسامة لا تفارقها.

الفصل الأول

نظرية الأصل والفرع

حدود ومفاهيم

المبحث الأول:

I- تعريف الأصل:

أ- تعريف الأصل لغة:

وردت كلمة الأصل في مجموعة كثيرة من المعاجم القديمة والحديثة، ومن أهم هذه المعاجم التي وردت فيها نجد:

1- معجم العين للخليل الفراهيدي: "أصل: استأصل هذه الشجرة أي ثبت أصلها. واستأصل الله فلانًا أي لم يدع له أصلا ويقال أن النخل بأرضنا أصيل أي هو بما لا يغني ولا يزول وفلان أصيل الرأي، وقد أصل رأيه أصالة، وأنه لأصيل الرأي والعقل، والأصل أسفل كل شيء، رجل أصيل: رجل له أصل".[1]

من خلال معجم العين وجدنا أن معنى كلمة الأصل مرتبطة بمجموعة مختلفة من الأمور من خلال الأمثلة التي تم إيرادها كقوله استأصل الله فلانا نزع كل أصل موجود له كذلك القول: أن النخل بأرضنا أصيل ومعناه هنا أنه لا يغنى ولا يزول، أي أن كلمة الأصل مرتبطة بالسياق الذي جاءت فيه ويختلف معناها من سياق لآخر.

2- مقاييس اللغة لابن فارس: "الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعدة بعضها من بعض، أحدها أساس الشيء... فالأصل أصل الشيء" .[2]

نلاحظ من مقاييس اللغة أن كلمة الأصل تم ربطها بأصل الشيء، أي الأساس الأول لأي شيء كان، فالحديث عن الأصل هنا من خلال هذا التعريف حديث عن وجود أول كل شيء، فهو قاعدة البناء التي يبنى عليها وأساس الفكرة وأساس البحث.

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: عبد الحميد الهنداوي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 73.

[2]- أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، م ر: أنس محمد الشامي، دار الحديث مصر، ط1، 2008، ص 44.

3- لسان العرب لابن منظور: "الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك وهوالأصول يقال أصل مؤصل، وأصل الشيء إذا صار أصل واستأصله قلعه من أصله "[1]

في هذا التعريف نجد أن لسان العرب بين لنا أن مفهوم الأصل مرتبط بأدنى كل شيء كالشجرة التي يعتبر جذعها الموجود في الأنزل أصلا لها، كذلك في قولنا استأصله أي هو عبارة عن نزع الشيء من جذوره، هنا إشارة لذلك الأصل الذي كنا في حديث عنه.

4- التعريفات للشريف الجرجاني: "الأصل هو ما يبنى عليه غيره، الأصول جمع أصل وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، وفي الشرع عبارة عما يبنى عليه غيره ولا يبنى هو على غيره. والأصل ما يثبت حكمه بنفسه".[2]

هنا نجد أن الجرجاني ربط الأصل بأنه أول كل شيء، ولا يحتاج لأي شيء لإثباته كونه الأساس الأول في حين نجد هناك عناصر تحتاج له عبارة تحتاج له عبارة عن فروع لهذا الأصل الأول.

5- المعجم الوسيط: "كلمة الأصل جاءت بمعنى أصل الشيء، أي أساسه الذي يقوم عليه، ومنشأه الذي ينبت منه، والأصل: كرم النسب ويقال: ما فعلته أصلا أي: قط، والأصل ما كان أصلا في معناه ويقابل بالفرعي، أو الزائد أو الاحتياطي أو المقلد".[3]

من خلال هذا التعريف نجد أن الأصل هو الأساس الأول الذي يقوم عليه كل شيء تنتج عنه مجموعة من الفروع المرتبطة به وهي محتاجة له.

---

[1]-جمال الدين محمد ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، د،ط، ص 19.

[2]-علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد المنشاوي،، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ب ط، ص 26.

[3]-مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004، ص 20.

6- التوقيف لعبد الرؤوف بن المناوي: "الأصل ما يبنى عليه غيره، وأصل كل شيء قاعدته".[1]

من خلال تعريف المناوي نجد أن الأصل هو ما توجد له فروع محتاجة له تبنى عليه، وربط أصل كل شيء موجود بالقاعدة أي كل أصل يجب أن تكون هناك قاعدة تحكمه ومنه نفهم أن مدلول كلمة الأصل في المعجم العربي القديم تعني الأساس الواحد الذي تنتج عنه فروع محتاجة له.

ولا يخفى وجود الأصل في القرآن الكريم من خلال الآيتين الكريمتين:

قال تعالى: "أَلَمْ تَرَى كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ" **سورة إبراهيم: الآية 24**

في هذه الآية شبه الله كل ما هو حسن من الأقوال بالشجر التي أصلها موجود في الأرض، وفي ساقها، وفروعها عن تلك الأغصان.

وقوله تعالى: "إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ "**الصافات: الآية 63 -64.**

أي أن كل ما هو مرتبط بالأعمال السيئة والبذيئة للإنسان مصيره للجحيم لأن ذلك هو الأصل لكل ما هو مرتبط بأعمال الكافرين.

من خلال ما سبق أنه على رغم الاختلاف لكننا نلمس بعض التقارب اليسير ذلك أن الأصل في مفهومه اللغوي هو العنصر السابق المتقدم لغيره.

"فالحديث عن الأصل متعب وواسع نظرا لتشعب موضوعاته وتنوع مجالاته، ولكننا ننطلق من نقطة أساسية وهي أن لكل موجود أصلا يثبت وجوده"[2]

---

[1]-عبد الرؤوف بن المناوي: التوقيف على مهام التعريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت القاهرة، ط1، 1990، ص 53.

[2]- رفاس سميرة: نظرية الأصالة والتوزيع الصوتية في الآثار العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، 2007، 2008، ص 13.

يبقى الأساس واحد أن في كل موضوع أساس واحد سباق لغيره تنتج عنه مجموعة من الفروع.

ب- تعريف الأصل اصطلاحا:

كثر الحديث عن مفهوم كلمة الأصل خاصة في المعاجم من خلال التعريفات اللغوية، وفي المقابل نجد مجموعة متنوعة من التعريفات الاصطلاحية التي حاولت أن تبين لنا مفهوم هذا المصطلح من بينها:

1- في الفكر العربي الإسلامي: "الأصول قضايا العقل، وهي القواعد والأسس المختلفة التي يبنى غيرها عليها والأصول التي يرد ما سواها إليها".[1]

فهنا الأصل مرتبط بالأحكام و التفكير والاستدلال والتصورات وهو عبارة عن القواعد والأسس المختلفة التي يحتاجها غيره ويبنى عليها، إذن فهو مجموعة من القواعد يتأسس غيره عليه.

2- عند الأصوليين: "هو الجذر تستمد منه الأفرع، والفقه بعض ما تفرع منه".[2]

هذا التعريف مفاده أن الأصل عبارة عن الجذر الأول الذي تنتج عنه مجموعة من الفروع أي هو أول شيء ثم تليه فروع مرتبطة به وأورد أبرز مثال الفقه الذي يعتبر فرعا لأصلا قبله.

3- أحمد سليمان ياقوت: "الأصول هي الأبواب النحوية اللازمة للمتعلم".[3]

---

[1]- محمد عبد الفتاح الخطيب: ضوابط الفكر النحوي، تح: عبده الراجحي، م1، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة مصر، ص 37.

[2]- مغاري لويزة: التلونات التفريعية للكميات السمعية في الدراسة العربية من القرن 2هـ إلى 7هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2013، 2014، ص 14.

[3]-أحمد سليمان ياقوت: دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1990، ص66. نقلا عن: حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشرق للنشر و التوزيع ، الأردن، ط1، 2001، ص 44.

من خلال هذا التعريف الذي بين أيدينا نلاحظ أنه قام بربط الأصل بالأبواب النحوية والتي هي عبارة عن التقسيمات التي قام بها النحاة في مجموعة من المواضيع تعتبر الأساس الرئيسي للنحو.

4- تمام حسان: "ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، سواء أكان ذلك أصل وضع، أم أصل قاعدة".[1]

هنا ارتباط الأصل بالكلام الفصيح للعرب وتمييز بين نوعين أساسيين للأصل وهما أصل الوضع وهو ما قام بوضعه النحاة، وأصل القاعدة مرتبط بمجموع القواعد النحوية.

5- كاظم بحر مرجان: "أن فكرة الأصل عند أبي علي الفارسي وغيره معناها: الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كاقتضاء الأسماء الأعراب".[2]

هنا الدكتور كاظم بحر مرجان أورد لنا مفهوم فكرة الأصل عند أبي علي الفارسي حيث ربط مفهوم الأصل بالإعراب الذي يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية للأصل في النحو العربي.

من خلال جملة التعريفات السابقة المتنوعة، نجد الأصل في معناه الاصطلاحي هو كما قال البعض مجموع القواعد أو هو الأبواب النحوية أو كما قال آخرون أنه الكلمة كما هي دون زيادة وكل هذا مفاده أن الأصل هو الشيء والأساس الأول.

"فمثلا أصل الإنسان أنه خلق من طين ذلك أن آدم عليه السلام خلق من طين، وأن وطننا الأصلي هو الجنة قبل أن ينزله الله للأرض، ويتفرع عنه النسل والبشرية، هما أصل البشرية ونحن فروعها وهذا لا يمنع أن كل فرع منها صار أصلا تتولد عنه فروع."[3]

---

[1]-علي عبد الله حسين العنكبي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو و الصرف، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2014، ص 26.

[2]-المرجع نفسه، ص 53.

[3]- مغازي لويزة: التلوينات التفريعية للكميات السمعية في الدراسة العربية من القرن 2 إلى 7 هـ، ص 4.

هذا المثال يثبت لنا أن الأصل يعني الأساس الأول لكل وجود للإنسان فقت ولدت بعده مجموعة من الفروع أصبحت بدورها أصول لمجموعة من الفروع فأدم عليه السلام كان له مجموعة من الأبناء هي فروع عنه وأبناؤه بدورهم أصبح لهم أبناء أي تلك الفروع الأبناء أصبحت أصولاً لفروع أخرى أبنائهم لكن هذا لا ينكر حقيقة أن أدم عليه السلام في كل خلق البشرية.

ووجب الإشارة أن مصطلح الأصل يحتوي على مفاهيم مقابلة من بينها:

الأصالة والتأصيل والمؤصل.

"**الأصالة:** البعد عن التقليد".[1]

"بين التأصل والأصل فرق فما جاء عنه أصله لا يسأل عن علته وإنما يتقبل كما هو أما التأصيل فهو إرجاع الشيء لموضوعه الأصلي."[2]

إن مفهوم الأصل مرتبط بمختلف العلوم والجوانب المتعلقة بالإنسان وهو ليس مقتصرا على الأسس والقواعد والمجالات النحوية ولا يحتاج لدليل ولا برهان، والمصطلحات التي تتفرع عن الأصل يوجد فرق بينها في المعنى والدلالة.

وبعد حديثنا عن الأصل ومعرفة مفهومه سواء في المعاجم القديمة أو الحديثة في تعريفاته اللغوية أو الاصطلاحية أو ما ورد في القرآن الكريم إذ وجدنا أنها كلها تصب في مجرى واحد وهو أن الأصل هو الأساس الأول الذي يحتاج له غيره.

II- تعريف الفرع:

أ- تعريف الفرع لغة:

المتفحص والمطلع على كلمة الفرع يجدها موظفة في المعاجم بكثرة في مجموعة دلالات منها:

[1]- المرجع السابق، ص 4.

[2]- المرجع نفسه، ص 4.

1- معجم العين للخليل الفراهيدي: "فرع: فرعت رأس الجبل وفرعت فلانًا علوته، قال لبيد:

لم أبت إلا عليه أو علـــــى مرقب يفرع أطراف الجبــل

والفرع: أعلى كل شيء وجمعه فروع والفروع: الصعود من الأرض وواد مفرع أفرع أهله أي كفاهم فلا يحتاجون نجعة، والفرع: المال المعد.

وتفرعت في بني فلان: تزوجت سيدة نسائهم".[1]

عند اطلاعنا على مفهوم الفرع منم خلال معجم العين، وجدنا له دلالات مختلفة حسب لسياق وقوعها، وهذا من خلال الأمثلة المتعددة التي تم ذكرها، فقد يدل على أول نتاج الإبل، وفي موضع آخر يدل على المال المعد، لكن بصفة عامة، نقصد بقولنا الفرع، هو المكان العالي وأعلى الشيء.

2/ مقاييس اللغة لابن فارس: "فرع:الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على علو وارتفاع وسمو من ذلك، الفرع هو أعلى الشيء والفروع مصدر فرعت الشيء فرعًا إذا علوته ويقال: أفرع بنو فلان إذا انتجعوا في أول الناس، والفرع المال الطائل المعد، والأفرع: الرجل التام الشعر.

ورجل مفرع الكتف: أي ناشزها وعريضها.[2]

حسب مقاييس اللغة، الفرع له مفاهيم عدة، من بينها المثال الذي قيل: رجل مفرع الكتف فمفرع هنا معناها ناشزها وعريضها، والأفرع معناها التام، لكن أهم مفهوم أنها تدل على العلو والارتفاع أي لا تبتعد عن مفهومها الذي جاء في معجم العين.

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، ص 315.

[2]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ص 491 492.

3- الراغب الأصفهاني: "فرع الشجر: غصنه وجمعه فروع، واعتبر ذلك على وجهين أحدهما بالطول فقيل: فرع كذا إذا أطال وسمي شعر الرأس فرعا لعلو وقيل: رجل أفرع وامرأة فرعاء وفرعت الجبل.

وفرعت رأسه وتفرعت في بني فلان: تزوجت في أعاليهم وأشرافهم، اعتبر بالعرض فقيل: تفرع كذا وفروع المسألة وفروع الرجل أولاده".[1]

في هذا التعريف مفهوم الفرع جاء على وجهين، أحدهما للدلالة على العلو والارتفاع، من خلال بعض الأمثلة التي تبين لنا ذلك، أما الوجه الثاني فهو للدلالة عن الأجزاء الناتجة عن أصل واحد، ومثال هذا فروع الرجل أولاده.

4- التعريفات الشريف الجرجاني: "خلاف الأصل، وهو اسم يبنى على غيره"[2]. من هذا التعريف نجد أن مفهوم الفرع هو عكس الأصل، ومرتبط بالأصل ولا يقوم إلا عليه أي العنصر الثاني الذي يحتاج لغيره.

وخلاصة كلامنا، أن مفهوم الفرع مرتبط بالأصل، ومثال ذلك الشجرة، فلولاها لما كانت الأغصان، التي هي عبارة مجموعة من الفروع المرتبطة بالأصل الواحد، وهو الشجرة, أي أن الفرع ذلك الجزء الثاني الناتج عن الأول.

ب- تعريف الفرع اصطلاحا:

ذكرت كلمة الفرع وتنوع ورودها في مجموعة مختلفة من الدراسات، مما أدى لحتمية معرفة معناها الذي تضمن مجموعة من التعريفات من بينها:

1- عند الصرفيين: "تتجلى في الاشتقاق: بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصريفاته على الأصل".[3]

---

[1]-الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تح: صفوان عدنان، دار العلم دمشق، ط 1، 1992، ص 632.

[2]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 26.

[3]- مغازي لويزة: التلوينات التفريعية للكميات السمعية في الدراسات العربية من القرن 2 إلى 7، ص 15.

أي أن الفرع مرتبط ظهوره بالاشتقاق، كونه ذلك الجزء المتكون من الأصل الأول الذي يعتبر الأساس من خلال أخذه منه.

2- تعريف أحد الباحثين: "ما كان جزءًا من الأصل، أي أنه متفرع منه، وضرب مثال من الضمائر فالضمير هو أصل الغائب، وتتفرع عنه فروع نحو: هي، هما، هن".[1]

فالفرع هنا هو ذلك العنصر المتأتي من أصل أول، وقد أورد لنا أحسن مثال ي وضح لنا هذا من خلال حديثه عن ضمائر الغائب، فأول ضمير هو، أي يعتبر الأصل في ضمائر الغائب، أما الضمائر المتبقية كـ: هي وهما وغيرها من الضمائر، المتأتي بعده، تعتبر فروع عن أصل واحد "هو".

نستنتج من خلال جملة التعريفات السالف ذكرها، أن الفرع لا يبتعد كثيرا عن تعريفه اللغوي، فالفرع جزء من الأصل، أي الشيء المأخوذ من ذلك الجذر الأول.

ج - الفرق بين الأصل والفرع:

تنوعت القضايا التي تناولها النحو، حيث نجده قام بمس والتطرق لكثير من الموضوعات المهمة، ومن بينها الأصل والفرع.

"فهذه الثنائية من أبرز المقولات التي تسيطر على الفكر النحوي، فقد حكمة هذه الثنائية كثيرا من مظاهر الدرس النحوي الذي ينطلق من تنظيره للعربية إما من أصل للمسموع أو الانتهاء لأصل القياس وإما بتوجيه من أصل المقولات الضابطة مما مكنهم من لملمة شتات الظاهرة اللغوية والسيطرة عن كثير من مظاهرها."[2]

إذن فالدرس النحوي متكون من ثنائية رئيسية حاكمة له، متمثلة في الأصل والفرع التي تميزت بإفادتها كثيرا للظاهرة اللغوية، ولا يقوم النحو إلا عليها.

---

[1]- عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ص 34.

[2]-محمد عبد الفتاح الخطيب: ضوابط الفكر النحوي، ص 197.

1/ الفروع هي المحتاجة للعلامات:

"اهتم النحويون بقضية العلامة، وهذا لإعطاء الباحث فرصة معرفة نوع الكلمة، ومن هنا ظهر مبدأ ذوي العلامة وغير ذوي العلامة، كأقسام الكلم والإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير." [1]

"وللعلامة فائدة أخرى هي معرفة الأصل والفرع، فالألفاظ التي لها علامة فروع والتي ليس لها علامة أصول، فالفرع يتضمن علامة لأنه يتضمن الأصل وزيادة عليه ومثال هذا: المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عليه."[2]

وهذا يبين لنا الاهتمام الزائد للعلامات بدور العلامة، ودورها المهم في التفرقة بين كل من الأصل والفرع، من خلال أن كل ما يحمل زيادة أو علامات، فهو بطبيعة الحال يعتبر فرعا، كون الأصول ثابتة لا تحتاج لأية زيادة.

قال سيبويه: " النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به ".[3]

فالعلاقة بينهما من خلال هذا القول، أن الأصل هو الذي يؤخذ منه عنصر آخر، بزيادة علامة تحوله إلى وحدة أخرى، وتكون بذلك فرعا عن الأول فهذا التفريع يتم دائما بهذه العملية، فكل من المؤنث والجمع والمعرفة مأخوذ من أصله الذي هو المذكر والمفرد والنكرة.

قال ابن جني: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج لعلامة".[4]

قال الرضي: "لأن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة".[1]

---

[1]– ينظر، علي عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ص 71.

[2]– ينظر، المرجع نفسه، ص 71.

[3]– ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر الجزائر، 2012، ص 139–140.

[4]– المرجع نفسه، ص 151.

وكلا التعريفين يبين لنا ولا يخرج من كون الفروع هي المتميزة بوجود علامة، على خلاف الأصول التي هي الأولى فعدم وجود علامة يكفي لتمييزها.

2- الفرع لا بد أن يكون فيه أصل:

"استدل البصريون بهذه القاعدة على أن المصدر أصل المشتقات، فالفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، فذكر السيوطي المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه."[2]

وهذا ما ذهب إليه البصريون في خلافهم مع الكوفيين، حيث يرى البصريون أن المصدر أصل المشتقات، في حين الكوفيون يرون أن الفعل أصل الاشتقاق، و هذا فيه حديث واسع.

يقول الرماني: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصريفاته الأصل".[3]

"أما الفرع والأصل في هذه الصناعة، فالأصل يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع ينضم إليه معنى زائد على الأصل مثل ذلك: الضرب، ولا يدل هذا اللفظ على أكثر من ضرب، يضرب، وضارب."[4]

أي أن الفرع جزء من ذلك الأصل الأول، من خلال أن تكون كلمة مصدر وأساسية، ونشتق منها مجموعة مختلفة ومتنوعة من الكلمات، تكون عبارة عن فروع لها، وهذا الاشتقاق يكون بإبقاء نفس الحروف، ولكن بزيادة وتغيير في مواضع حروف الكلمة المصدر.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 151.

[2]- ينظر، عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو و الصرف، ص 75- 76.

[3]- عبد الرحمن حاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 146.

[4]- المرجع نفسه، ص 146.

3/ كثرة الفروع عن الأصول:

"الفروع يستمر فهو واحد لكن الفروع كثيرة ومتنوعة، يقول النحاة: لأن الفروع أحق بالتكثير من الأصول."[1]

"من ذلك قولهم: هذا الحسن الوجه، شبهوه بالضارب الرجل مع أن نعلم أن الجر في الرجل: من قولك: هذا لضارب الرجل، إنما هو من جهة تشبيه إياه بالحسن لكن لما أطرد الجر في النحو: هذا لضارب الرجل والشاتم الغلام صار كأنه أصل في بابه حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن أعاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل."[2]

وهذا معناه أنه هناك أصل واحد لكل شيء ما، وهذا الأصل بطبيعة الحال تتفرع عنه مجموعة مختلفة من الفروع تكون بدورها أصولا لفروع أخرى، وبهذا يبقى الأصل واحد تنتج عنه فروع متعددة وكثيرة، هي كذلك أصول لفروع أخرى.

المبحث الثاني: نشأة النظرية وتطورها:

تعددت جذور النحو العربي، فهي متشعبة يعود تأصيل قواعدها وارتباطها لأوائل النحاة، والذين يعود بعضهم لأصول يونانية.

"فيصاحب الحديث عن نشأة الفكر النحوي في العربية وتطوره لدى المؤرخين له حديث عن الأصول التي اعتمدها النحاة في تأسيس جهودهم الفكرية."[3]

"فيرون أن الفكر النحوي في العربية نشأ على قواعد المنطق اليوناني وتأثره به، ومن بين ذلك فكرة الأصل والفرع التي قاموا بأخذها من عند اليونان، لكن بالنظر لهذه المقولة نجدها خاطئة وحقيقة الأمر أن النحو العربي نحو أصيل وكل ما جاء به من عنده، من

[1]– المرجع السابق، ص 151.

[2]– عبد الله حسين العنبكي، الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ص 80–81.

[3]– محمد عبد الفتاح الخطيب: ضوابط الفكر النحوي، ص 50.

قضايا نحوية متنوعة أهمها: نظرية الأصل والفرع التي نجدها كثيرة الدوران في كتب النحو، إذ تبرز بوضوح في أقدم الكتب: الكتاب لسيبويه." [1]

يتضح من خلال المقولتين السابقتين، أن فكرة الأصل والفرع فكرة أصيلة في النحو العربي، وليست دخيلة من الفكر اليوناني كما يرى البعض.

وهناك روايات متعددة حول نشأة هذا المصطلح منها:

الرواية 1: أن ظهور مصطلح الأصل والفرع مرتبط بنشأة النحو العربي، أي عندما جاء النحو جاء هذان المصطلحان ملازمان لظهوره، هذا عند قيام "علي بن أبي طالب" بتأصيل النحو، أي وضع أصول له في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي، بحكم اللحن المنتشرة في تلك الحقبة، خشية على اللغة العربي من أن تتأثر.[2]

وهذا مفاده أن المصطلحان مرتبطان بأول ظهور للنحو، وأول من قام بوضع الأصول هو "علي بن أبي طالب"، ليأتي بعده مجموعة من النحاة نقلوا الأصول التي جاء بها، وقاموا بتفريعها.

أي أن هذان المصطلحان، جاء بهما "علي بن أبي طالب"، ومجموعة أخرى من النحاة سارت واتبعت خطاه.

الرواية 2: ترى هذه الرواية أن أبا الأسود الدؤلي، أول من أصل العربية ووضع قياسها، وقام بتفريع ما كان أصله، ووضع باب الفاعل والمفعول وحروف الجر والجزم. [3]

وهذه الرواية معناها، أن الأصل والفرع جاء بهما أبو الأسود الدؤلي، من خلال جلب مجموعة من الأصول ثم القيام بتفريعها.

---

[1]– ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 27.

[2]– ينظر، المرجع نفسه، ص 27.

[3]– ينظر، المرجع نفسه، ص 28.

"وجعل الزبيدي لتلاميذ أبي الأسود دورًا في وضع الأصول فقال: فكان أول من أصل ذلك أي النحو، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمر والدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمان بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابًا أصَّلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجر والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب، وكان لأبي الأسود الدؤلي في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصابه من ذلك التالون لهم، فكان لكل واحد منهم الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس ووفق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل." [1]

وهذا رأي "**الزبيدي**" بأن نشأة الأصل والفرع تعود لأبي الأسود الدؤلي، ومجموعة من تلاميذه، حيث قاموا بوضع مجموعة من الأصول في النحو ثم استخراج فروع منها. وعند ملاحظتنا لهذه المجموعة نستنتج أنها مختلفة من خلال:

* عدم معرفة واضع النحو وأن النحو وأصوله جاءت بعد انتشار اللحن خوفا على اللغة، أي لغة القرآن من الفساد.

* الجهود البارزة لأبي الأسود وتلاميذه في وضع النحو.

* ارتباط مصطلح الأصل والفرع بنشأة النحو، أي حضوره في ذهن النحوي الأول.

* بناء فكرة النحو العربي على الأصل والفرع فما أصله واضع النحو وفرعه النحويون إنه المنهج الوحيد المذكور.

* يرى الدكتور حسن خميس الملخ والدكتور عفيف دمشقية بأن كلمة الأصل والفرع لا تعني أصول النحو. [2]

[1]– المرجع السابق، ص 28، 29.

[2]– المرجع نفسه، ص 30– 31.

وهذا مفاده أن مصطلحي الأصل والفرع ليس مرتبط ظهورهما ونشأتهما بأصول النحو كما يرى البعض، بل على العكس تماما ذلك أن الأصل والفرع ارتباطهما الحقيقي ونشأتها متعلقة بالنحو.

ونجد أن أبا الأسود الدؤلي وتلاميذه من خلال فكرة الأصل والفرع توصلوا إلى:

1- أصل مقيس عليه هو كلام العرب.

2- قاعدة شبه كلية استنبطت من استقراء كلام العرب.

3- ما يشبه كلام العرب المستقرأ يأخذ حكمه بتطبيق القاعدة شبه الكلية عليه فالأصل أصل استنباط والثاني أصل قاعدة والثالث فرع مقيس على القاعدة بجامع الشبه وليس لنا على هذا الجهد الرائع لأبي الأسود وتلاميذ إلا أمران:

أ- عدم تحديد كلام العرب الذي تؤخذ منه اللغة تحديدا دقيقا وهو سبب المشكلة التي تعرف بالسماع.

ب- عدم ذكر مصير غير المقيس من الشاذ ولاسيما أن مفهوم الكثرة غير محدد بدقة ولعل انشغال النحاة بما يطرد من كلام العرب، و يغفر لهم في تهاونهم في حسم قضية الشاذ.[1]

إذن من كل هذا نذهب إلى أن كل الفضل يعود إلى أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه في فكرة الأصل والفرع، واستخلاصهم لنتيجة مفادها أن الأصل الأساسي والذي يقاس عليه هو كلام العرب الفصيح من شعر ونثر وكلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، كذلك وجود السماع الذي يعتبر كأصل لآخر اعتمده النحاة في مدرسة الكوفة بالأخص بأخذهم لكل مسموع دون تمحيص أو معرفة قائله.

[1]- ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 31.

المبحث الثالث: نظرية الأصل والفرع في العلوم اللغوية أصول النحو:

لاقت نظرية الأصل والفرع اهتماما كبيرا في النحو العربي، بحكم أنها نشأت معه، وبما أن النحو أتى بعد أصول النحو، وجب التطرق إلى العلاقة بين علم الأصول ونظرية الأصل والفرع.

وسأبدأ بتعريفات علم أصول النحو:

1- تعريف أصول النحو:

ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله".[1]

السيوطي: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل".[2]

كلا التعريفين يشتركان في قولهما أن أصول النحو، هو عبارة عن أدلة النحو، و كما نعلم أن أدلة النحو مرتبطة بالقياس و السماع و الإجماع و استصحاب الحال، منقسمة لأدلة أصول وفروع ، و نلاحظ أن ابن الأنباري في تعريفه لأصول النحو و أن أصول الفقه مرتبطة بها، أما التعريف الثاني للسيوطي فاكتفى بالحديث في تعريفه عن أدلة النحو الإجمالية، التي هي كما ذكرنا في السابق متمثلة في أدلة أصول و فروع، و حديث عن كيفية الاستدلال بها وحال المستدل.

2- أهم علماء أصول النحو:

هناك العديد من العلماء والنحويين الذين قاموا بالتأصيل لعلم أصول النحو، من بين أهمهم نجد,

---

[1]-ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص 80.

[2]-جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ف ت: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 13.

أ- **ابن جني:** حاول ابن جني عمل أصول للنحو وأضاف لفكرة الأصل في النحو معنى جديد في علم أصول النحو، فقد استفاد من جهود شيخه أبي علي الفارسي في دراساته النحوية.

هو أول من رسم علم أصول النحو، على علمي الكلام والفقه، من خلال كتابه الخصائص.[1]

ب/ ابن الأنباري: "مضى بعد ابن جني قرنان دون أن يفرد من النحاة في أصول النحو، إلى أن أتى ابن الأنباري وجاء بكتابه الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو.

تميز ابن الأنباري بإخلاص رسالته لأصول النحو، فقد أخذ هيكل أصول الفقه، وألبسه النحو".[2]

ج- السيوطي:" قام بتأليف كتابين لهما علاقة بعلم أصول النحو هما: الاقتراح في علم أصول النحو والكتاب الآخر الأشباه والنظائر وقد جمع في كتابه كل أصول النحو الأساسية والفرعية، وكتابه الأشباه والنظائر يمثل منهجا متميزا من مناهج الدرس النحوي، يقوم على تقديم الأصل العام ثم شرح الفروع النحوية التي ترد إليها، وبهذا يقدم النحو في مجموعة من الأصول الكلية التي يندرج تحتها النحو العربي".[3]

د- يحي الشاوي: "آخر ما وصل من كتب الأصول هو ارتقاء السادة في علم أصول النحو, ورتبه على أبواب أصول الفقه".[4]

---

[1]- ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 56.

[2]- المرجع نفسه، ص 61.

[3]- المرجع نفسه، ص 62.

[4]- المرجع نفسه، ص 68.

من خلال علماء أصول النحو السالف ذكرهم، نجد أن ابن جني أول من خطى الخطوات لهذا العلم، وهذا من خلال تأثره بأستاذه أبي علي الفارسي، حيث أتى بمجموعة من الكتب، أهمها الخصائص.

ونلاحظ أن جل علماء أصول النحو جاءوا بمجموعة متنوعة من الكتب، وكذلك ربطهم لعلم أصول النحو بعلم أصول الفقه.

3- أدلة النحو الإجمالية:

للنحو أدلة تختلف من عالم لغة لآخر، حيث نجد:

أ/ ابن جني: الأدلة عنده متمثلة:

ب/ ابن الأنباري: "وقال أدلة النحو ثلاث:

نقل، قياس واستصحاب حال".[1]

ج / السيوطي: الأدلة عنده هي:

سماع، إجماع، قياس

كما يقسم السيوطي هذه الأدلة إلى قسمين:

1- أدلة النحو الأصول:

"وهي الأدلة الأساسية التي ينهض عليها علم أصول النحو بلا خلاف وهي الحقيقة: سماع وقياس" [2]

أجمع علماء أصول النحو أن السماع والقياس من أدلة النحو، والإجماع حجة هذا

2- أدلة النحو الفروع:

"وهي الأدلة الإجمالية المختلفة فيها وتأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة الاستدلال بها وهي: الاجماع واستصحاب الحال والاستحسان." [1]

---

[1]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 81.

[2]- المصدر نفسه، ص 140.

وهذا معناه أن أدلة النحو أو أصول النحو تنقسم إلى جزأين رئيسيين من أدلة أصول، منقسمة إلى سماع وقياس، والجزء الثاني الفروع التي هي بدورها تتفرع لمجموعة من العناصر الأساسية وهي: إجماع واستصحاب حال واستحسان.

نبدأ أول شيء بالحديث عن الأساسية للأدلة الأصول وهي:

أ- **السماع:** "الأخذ المباشر للمادة اللغوية، عن الناطقين بها" [2]

ابن الأنباري: "النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة." [3]

السيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق في فصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثه وفق زمنه وبعد أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر." [4]

كل من التعريفات السابقة، يشترك في أن السماع مرتبط بالكلام الفصيح من كلام الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب، وهذا مرتبط بفترة محدودة، وبمناطق خاصة وهي البوادي.

"ومن أهم الأشياء التي يجب علينا الانتباه إليها في السماع حسن اختيار المسموع كون ليس كل مسموع يأخذ عليه، فاللغويون الأوائل عند عزمهم لتقعيد اللغة العربية صدروا عن مرجع واحد وهو القرآن فذهبوا لجمع ما يصلح كشاهد على لغة القرآن له وفهم من اللحن الذي يمكن أن يمس لغتهم، ورغبتهم في تعليم الأعاجم الذين دخلوا الإسلام.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 141.

[2]- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 23.

[3] -ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 81.

[4]- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 74.

كذلك إجماع النحاة على أن القرآن هو أصل مصادر السماع ويحتوي على ظواهر نحوية مختلفة ومتعددة كرفع الفاعل ونصب المفعول."[1] هنا إشارة لشيء مهم جدا يجب علينا الانتباه له خاصة في مسألة السماع، التي تعتبر مسألة تشدد فيها النحاة، من خلال الاختيار الجيد للمسموع الذي نحن بحاجة له ، فلا يصح أن نأخذ بأي مسموع كون هناك شروط يجب احترامها ، و يعتبر القرآن الكريم أهم مصادر السماع كونه قول الله تعالى الذي لا يوجد كلام يضاهيه .

أقسام المسموع: ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ وهذا من خلال أربعة أضرب:

1- مطرد في القياس والاستعمال معا، وهو الغاية المطلوبة نحو: قام زيد وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

2- مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، نحو: من يَذَرُ ومن يَدَعُ وقولهم مكان مقبل، والأكثر في السماع: بأقل.

3- مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس نحو قولهم: استحوذ، واستنوق الجمل، واستصوبت الأمر، وأبى ويأبى.

4- شاذ في القياس والاستعمال معا، كقولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود.[2] نستشف من هنا أقسام المسموع التي نجدها متعلقة بالمطرد و الشاذ و هذا أن الظواهر الشائعة و الغالبة هي المطردة، وتقديمها على الظواهر النادرة، من خلال أضربها الأربعة و هي المطرد في القياس والاستعمال كنصب المفعول و رفع الفاعل، و الثاني مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، و الثالث مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وأخيرها المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس.

[1]- ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 145.

[2] -سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي بيروت، 1987، ص 109- 112.

ب- القياس:

عرفه العلماء: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: هو إلحاق الفرع بأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع." [1]

تعريفه لغة: "مصدر قايس بمعنى قدر، والمقايسة اللغوية تعني تقدير شيء بشيء". [2]

ابن الأنباري: "هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه." [3]

وقال أيضا: "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ومثال هذا الأصل الفاعل، والفرع هو النائب." [4]

إذن من خلال التعريفات السابقة. نجد أن كلها تتفق على أن القياس هو أن نقوم بقياس شيئين أولهما الفرع على أصل ليأخذ حكمه مثلا نائب الفاعل الذي هو الأصل، ونأخذ حكم الرفع من الفاعل لنائب الفاعل.

أ- أحكام القياس:

* أصل هو المقيس عليه.

* فرع هو المقيس.

* حكم.

* علة.

المقيس عليه: "هي النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية." [5]

---

[1]-علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 77.

[2] -المرجع نفسه، ص 78.

[3] -محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1989، ط 4، ص 78.

[4]- المرجع نفسه، ص 78.

[5]- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 95.

أي أن شرط الأصل المقيس عليه هو كلام العرب الأقحاح، من خلال السماع من أفواههم ومعرفة قائله.

شروطه:

الكثير: "الأصل فيه أن يكون كثيرا مطردا سواء كان نصا أو قاعدة فإن كان نصا وردت النصوص ما يتفق معه وإن كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها".[1]

أي أن الأصل المقيس عليه يكون متميزا بالكثرة، وهناك نوعين من الكثير كل منهما يتميز بخاصية، فالنصوص ترد بما يتفق معها حين أن كل قاعدة لا يوجد ما يناقضها.

القليل: "ويمكن القياس عليه فقد أورد ابن جني في الخصائص أثبت أنه يمكن القياس على القليل كما في النسب: نركبوه، وجلسوه فيقال: ركبى وجلسى".[2]

وهذا معناه أنه كما يجب القياس على الكثير فكذلك أجاز العلماء القياس على القليل.

"لا يصح القياس على الشاذ نطقا وتركا فليس كل ما جاء على كلام العرب يقاس عليه، أي أن القياس لا يكون إلا على الكلام الفصيح ومعرفة قائله." [3]

نستشف من هذه المقولة أنه لا يمكننا أن نقيس على كل ما نسمعه، فهناك أسس يجب احترامها وهذا الكلام يحيلنا لموقف البصريين الذين نجدهم يتشددون في القياس إلا على الفصيح ومن يعرف قائله، في حين الكوفيون يقيسون على كل شاذ.

الشاذ: "هو ما يخالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية المسموعة أو المروية ويختلف موقف العلماء من حاجة القياس على الشاذ وفقا للضرورة والاختيار".[4]

وهنا الشاذ هو الذي لا يتماشى مع القواعد التي نصها النحاة، وتكون عكسها.

---

[1]– علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ، ص 95.

[2]– المرجع نفسه، ص 97.

[3]– المرجع نفسه، ص 99.

[4]– المرجع نفسه، ص 100.

الاختيار: "هو لا يجيز النحاة القياس على الشاذ ويجيزون اتّباع السماع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصون أديتهما بحلهما ولم تتجاوزهما ما ورد به السماع في هما إلى غيرهما".[1]

وهذا معناه أن للمقيس عليه شروط متنوعة ومختلفة، أقرها النحاة أهمها: تميزه بالكثرة وكذلك يمكن في بعض الحالات القياس على القليل، وفي مقابل الأمر يمنع القياس على الشاذ.

المقيس: " وهو الركن الثاني من أركان عملية القياس ومن صوره:

* أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم لأن ما قيس عن كلام العرب فهو من كلام العرب".[2]

أي أنه مرتبط بكلام العرب الفصيح، والمقيس عليه على هذا النحو لا يحمل حكما خاصا به.

* أن يكون المقيس عليه معلوم الحكم فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مثابة له في أصل.

* وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلة تؤدي على تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.[3] هنا نلحظ مجموعة من الصور المختلفة للمقيس التي تختلف تماما عن ما يجب أن يكون عليه المقيس عليه، فنجد أنه يجب أن يكون مجهول الحكم لأنه بطبيعة الحال سيأخذ حكم المقيس عليه، كذلك ارتباط المقيس بالمقيس عليه بعلة تمنحه حكمه .

العلة: "إحدى أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه، مثال: الأصل في الاسم الصرف والفرع عدم الصرف".[4]

---

[1]– المرجع السابق، ص 100.

[2]– حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 155–159.

[3]– المرجع نفسه، ص 155–159.

وهي التي يجتمع من خلالها المقيس والمقيس إليه.

أقسام العلة: وهي صنفان:

1- علة تطرد من كلام العرب وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ولها أربعة وعشرون نوعا هي:

1-علة سماع: مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أثدى.

2- علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

3- علة الاستغناء: كاستغنائهم بترك عن ودع.

4- علة استثقال: كاستثقالهم الواو في يعدل وقوعها بين ياء وكسرة.

5- علة فرق: لما ذهبوا في رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع.

6- علة توكيد: إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة وفعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

7- علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.

8- علة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حمل على الجزاء إذ هو نظيره.

9- علة نقيض: نصبهم النكرة بلا حملا على نقيضها إن.

10- علة حمل كل المعنى: مثل فمن جاءه موعظة ذكر فعل الم وعظة وهي مؤنثة، حملا على المعنى ن وهو الوعظ، وعلته مثل قوله: سلاسلاً وأغلالاً.

11- علة معادلة: مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح، حملا على النص ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

12- علة مجاورة: جر بالمجاورة في قولهم: جحر ضب خرب وضم لام الله في الحمد لله لمجاورتها الدال.

13- علة الجواز: في ذكرهم في تعليل الإحالة من الأساليب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز الإحالة فيما أميل.

14- علة تغليب: كانت من القانتين.

15- علة اختصار: باب الترخيم ولم يك.

16- علة تخفيف: كالإدغام.

17- علة أصل: كـ: استحوذ صرف ما لا ينصرف.

18 - علة دلالة الحال: كقولهم المستهل، الهلال أي هذا دلالة الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

19- علة إشعار: كقولهم في جمع موسى: موسون بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن الحذف ألف.

20- علة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغائها متى تقدمت، وأكدت بالمصدر أ و بضميره، لم تلغ أصلا، لما بين والتأكيد والإلغاء من التضاد.

21- علة تحليل.[1]

من خلال كل ما سبق نستنتج أن للعلة مجموعة مختلفة من الأنواع من بينها: علة السماع وعلة استثناء وعلة فرق وعلة استثقال وعلة نقيض وعلة تضاد، وهي مجموعة مختلفة من الأنواع متكونة من أربعة وعشرين نوعا تطرقنا فيها لواحد وعشرين نوعا، مفندين تعريفنا لهذه الأنواع بأمثلة تميز كل نوع عن السابق فاختلاف علة السماع عن علة التعويض، هذا اكتشفناه من خلال الأمثلة الموضحة لهذا، فعلة السماع كقولنا امرأة ثدياء لا يصح أن نمثل هذا على الرجل في حين علة التعويض، تعويضهم الميم في اللهم بدل النداء فهذين المثالين اللذين بين أيدينا أبرز دليل على أن كل نوع من أنواع العلة يختلف عن الآخر.

[1]- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 256-267.

الحكم: "إلحاق المقيس عليه يتضمن إعطائه حكمه، وإعطاء المقيس عليه يتضمن بالضرورة انتقاء هذا الحكم". [1]

وينقسم الحكم عند السيوطي إلى:

أ- واجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه و تنكير الحال والتمييز.

ب- ممنوع كأضداد ما ذكر في الواجب.

ج- حسن كرفع المضارع الواقع جزا بعد شرط ماضي ومثاله قول الشاعر:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

د- قبيح كرفع المضارع جراء بعد شرط مضارع كقول الشاعر:

يا أفرع بن حابس يا أفرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

هـ- خلاف الأولى: تقديم المفعول به نحو: ضرب غلامه زيد.

و- جائز على السواء ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف[2]هنا كان لنا حديث عن الحكم الذي هو مرتبط بالمقيس عليه، وقد لاحظنا أن الحكم ينقسم إلى أقسام عدة وقد ذكرنا تقسيم السيوطي لها، هذا أدى بنا لمعرفة أقسام مختلفة متمثلة في: واجب والواجب بطبيعة الحال هو ما يجب أن يكون أو لزم أن يكون وأبرز مثال من ذلك هو رفع الفاعل فهو واجب أن يكون مرفوعا لا أن يكون منصوبا أو مجرورا. وفي المقابل نجد النوع الثاني وهو الممنوع أي الذي لا يجب أن يكون وهو الذي يناقض النوع الأول.

[1]- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 114.

[2]- المرجع نفسه، ص 114-115.

قياس الظواهر والأحكام:

أ/ قياس المعروف على المعروف: كل من المقيس والمقيس عليه ثابت.

قياس الأسماء على الأفعال في العمل.

قياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

قياس الأسماء على غيرها من الحروف غالبا.

قياس جزم الأفعال على جزم الأسماء.

ب/ قياس المجهول على المعروف.

يكون المقيس عليه ثابتا ومطردا والمقيس لا يطرد فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ويعطى حكمه ويجعل النحاة المقيس في هذا النوع متأخرا في درجة الحكم.

ج/ قياس المعروف على المشكوك فيه.

الأصل أن يكون المقيس عليه أقوى في الحكم من المقيس حتى يعد أصلا له ولكن على الرغم من ذلك وجدنا فريق من النحاة يجيزون هذا النوع من القياس مستندين إلى أن الأصل المختلف فيه إذا قام على الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ومن ذلك قياس عمل يا في النداء مع أن إعمال يا في النداء مختلف فيه فمن النحاة قال: للعامل يا ومنهم من قال فعل مقدر بعد يا.

د/ قياس المشكوك فيه: كل من المقيس والمقيس عليه في هذا القياس ليس مطردا بل شاذ ومن أمثلته فتوبه وركوبه وحلوبه ويقال فيها: فتبى وحلبى وركبى قياسا على شنؤة يقال فيها شنئ.[1]

نستشف من خلال كل ما سبق قوله أننا هنا قمنا بالإشارة إلى نوع من أنواع قياس الظواهر والأحكام، وهذا من خلال أربعة أضرب فكان الأول يشتمل على قياس شيء

[1]– ينظر، علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 91–94.

معلوم والآخر معلوم أيضا، كل من المقيس والمقيس عليه لدينا دراية بهما وأدق مثال هو أن نقوم بقياس الأسماء على الأفعال في العمل وهذا شيء بديهي ك ون الأفعال هي التي تعمل في الجمل والأفعال شيء معلوم والأسماء كذلك.

نلاحظ أن الضرب الثاني هو قيامنا بقياس شيء غير معلوم على شيء معلوم، فالمقيس هنا يأخذ حكم المقيس عليه الأصل ولذلك هو معلوم.

أما في الضربين الثالث والرابع نجدهما عبارة عن قياس المعروف وهو المقيس وعلى المشكوك وهو المقيس عليه، لكن هنا تعتبر حالة نادرة لأن الأصل هو المقيس عليه يحب أن يكون معلوما ومعروفا، دائما إلا في بغض الحالات، أما الضرب الأخير فهو عبارة عن قياس المشكوك، أي كل من المقيس والمقيس عليه غير معلومان مثل توبة يقال: تبى.

صور القياس:

* " حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل قيمة: قيم". [1]

وهذا ما قصده السيوطي في الاقتراح من خلال الأمثلة التي وردت في هذا السياق "حذف الحروف للجزم وهي أصول حملا على حذف الحركات وهي زوائد". [2]

*" حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله قام، قيام". [3]

وهذا ما جاء في الاقتراح من أمثلته "جواز غير قائم الزيدان حملا على ما قائم الزيدان لأنه في معناه ولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الجر". [4]

---

[1]– سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص115.

[2] –السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 288.

[3] –سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 115.

[4]–السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 233.

" ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية". [1]

* "حمل ضد على ضد من أمثلته النص بـ: لم فعلا على الجزم ب لن وأولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المشتغل".[2]

*" قياس فرع على فرع: في هذا القياس يصبح الفرع أصلا لفرع آخ ومن أمثلته: كان فرع في العمل للفعل وليس فرع عن كان.

ما العاملة عمل ليس فرع على ليس في العمل". [3]

وهذا المثال مفاده أن كان هي في الحقيقة فرع لأصل وهو الفعل وأصل لفرع آخر وهو ليس وهو الأمر كذلك بالنسبة لليس التي تعتبر فرعا لكان وأصلا لفرع آخر.

* قياس أصل على أصل التقارض:

ومن أمثلته: إعطاء إن الشرطية حكم لو في الإهمال وإعطاء لو حكم إن في الجزم.[4]

* قياس النظير على النظير:

النظير: "هو الشبيه بماله من معناه وإن كان من غير جنسه".[5]

ويشبه هذا القياس قياس أصل على أصل لكنه يختلف في أمرين:

* أن الأحكام فيها تتساوى لا تتبادل أي أن لكليهما نفس الأحكام المرتبطة بها لا يأخذ واحد منهما حكم الثاني.

* "إن النظير قريب عقلاً ومنطقًا من نظيره فالعلة فيه واضحة، أما في الأصل على الأصل ليس هناك قرب في العلة إلا النص المحتج به".[6]

---

[1]– السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 233.

[2]– المصدر نفسه، ص 234.

[3]– ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 168.

[4]– ينظر، المرجع نفسه، ص 169.

[5]– المرجع نفسه، ص 170.

[6]– المرجع نفسه، ص 170.

وينقسم قياس النظير على النظير إلى:

أ- قياس نظير على نظير في اللفظ:

ويكون باتحاد النظيرين في اللفظ لا في المعنى ومن أمثلته قول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خير لا يزال يزيد

بزيادة إن بعد ما المصدرية. [1]

ب- قياس نظير على نظير في المعنى:

وهنا مرتبط بالمعنى بغض النظر عن اللفظ ومن أمثلته:

جواز غير قائم الزيدان حملا على ما قائم الزيدان لأنه في معناه. [2]

ج - قياس نظير على نظير لفظا ومعنى:

وهنا أن يكون متشابهان لفظا ومعنى ولرفع أفعل التفضيل لشبهة بـ: أفعل التعجب وزنا[3].

* قياس النقيض على النقيض:

النقيض: "هو المنافي لما نفاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة.

من أمثلته عمل "لا" النافية للجنس عمل "إن" في قولنا إن زيدا منطلق لأنها نقيضة لها".[4]

لها".[4]

* قياس الأصل على الفرع:

ومن أمثلته حذف حروف الجزم في بعض الحالات هي أصولاً حملاً على حذف الحركات له وهي فروع زوائد. [5]

---

[1]-ينظر، المرجع السابق، ص 170- 171.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص 170.

[3]-ينظر، المرجع نفسه، ص 171.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص 171.

[5]- ينظر، المرجع نفسه، ص172.

نلاحظ مجموعة مختلفة من صور القياس ومن أهمها حمل فرع على أصل وكذلك حمل أصل على فرع ولكن نجد هنا اختلاف بين صورة وأخرى وهذا بينته لنا الأمثلة التي وضحت كل صورة، فحمل الفرع على الأصل من خلال: قيمة وقيم، هنا أعللنا الجمع لأن المفرد معتل كون الأصل هو المفرد والجمع هو الفرع الناتج منه لذلك يرتبط بكل ما يخصه.

أما الصورة الثانية للقياس المتمثلة في حمل الأصل على الفرع هي إعلال المصدر لإعلال فعله، أي في هذه الحالة الأصل يتبع الفرع فيما يحدث له وهذا من خلال المثال الذي بين أيدينا: قام وهو الفرع وهو عبارة عن الفعل تبع المصدر قيام. وكذلك في هذا المقام أوردت أمثلة متعددة ت وضح لنا هذه الصورة لهذا النوع من القياس، كذلك نجد نوعا آخر متمثل في قياس فرع على فرع وهذا معناه أنه يوجد فرع له أصل أول ويكون بدوره أصلاً لفرع آخر، ويأخذ منه وأبرز مثال يوضح لنا هذا الفعل الناقص كان فهو عبارة عن فرع من الفعل وأصل لفروع أخرى وهي أخواته كـ: ليس.

لنصل إلى نوع آخر تتفرع عنه مجموعة مختلفة وهو قياس النظير على النظير، وهذا من خلال ثلاثة أوجه من خلال اللفظ أو المعنى فقط و يكتشف من خلال الكلام، أما النظير الثاني متمثل في النقيض على النقيض أي ضد كل منهما وكذلك قياس الأصل على الفرع، أي أن يأخذ الفرع الأصل من الفرع وأهم دليل هو حذف حروف الجزم في بعض الحالات وهي أصول على حذف الحركات وهي فروع.

دلالات صور القياس:

نسبية الأصل:

هناك اختلافات كثيرة خاصة بفكرة الأصل والفرع، مختلفة في تحديدها كاختلاف في أصل المرفوعات وبناء الأمر وإعرابه، وهي تخضع للاجتهاد الشخصي.

وهي ناتجة عن اختلاف البصريين والكوفيين كونها من أهم مسائل الخلاف بينهم من خلال الحرية الفكرية في البحث والدراسة.

ومن أسباب الاختلاف في القياس مجملها:

"أن يتوفر لدى العالم استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، أي أن يكون له إطلاع واسع لكلام العرب الفصيح ومعرفة قائليه.

اختلاف في تحديد القلة والكثة والشذوذ.

اختلاف نظرة النحاة في الشاهد رواية وصاحبا كأن يستدل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر بقول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

فيرد المعترض بأن الرواية الصحيحة غناء بفتح الغين فهو مصدر أصلاً". [1]

"التأويل هو أساليب مختلفة تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد بصب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه النصوص، كأن يستدل على جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر بقول الشاعر:

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض

لأنه ترك صرف عامر وهو منصرف فدل على جوازه فيقول المعترض عليه: إنما لم يصرفه لأنه ذهب إلى قبيلته والحمل على المعنى كثير في كلام العرب". [2]

نستشف من هذا الحديث وجود خلاف حول الأصل وهذا نجده خاصة بين البصريين والكوفيين، ويكمن سبب هذه الاختلافات إلى عدة أشياء من بينها: امتلاك باحث أو عالم ما لإطلاع ورؤية واسعة للأمور، فيجيز فيقوم بنفي عدة أمور، في حين يمكن أن يكون

[1]– حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 174.

[2]– المرجع نفسه، ص 175.

عالم آخر يكون ذو نظرة محدودة يختلف مع العالم الأول في عدة قضايا من ناحية جوازها أولا.

وكذلك وجود شيء مهم جدا الاعتماد على التأويل.

مفهوم الأصل في القياس الشكلي:

ويرد بمجموعة من المعاني من بينها:

* أن يكون الأصل هو حكم الباب النحوي كقياس رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل.

* أن يكون الأصل فرعا صالحا ليقاس عليه فرع آخر أقل منه رتبة كقياس ما العاملة عمل ليس.

* أن يكون للأصل نظيرا له يقاس عليه.

* أن يكون الأصل وجها مرفوضا من وجوه الاستعمال اللغوي[1]، هنا قمنا بالإشارة لنوع من أنواع القياس، وهو المرتبط بالأصل أي القياس الشكلي مرتبط بأشكال يجب أن يكون عليها، هو أن يكون مرتبطا بالباب النحوي أي بالقواعد التي نصها النحاة وأبرز مثال لهذا قياس رفع نائب الفاعل على الفعل.

ب- الأدلة الفروع:

1- الإجماع: يراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة.[2]

وقال في الخصائص: "وإنما يكون حجة إذ لم يخالف النصوص ولا المقيس على النص وصو إلا فلا لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة."[3]

[1]- ينظر، المرجع السابق، ص 176.

[2]-السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 187.

[3]- المصدر نفسه، ص 187.

ويجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك كان رأي أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأخذ ما صح عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا.[1]

أي الإجماع مرتبط بما اتفق عليه نحاة البلدين البصرة والكوفة وما أخذوه من العرب، ويعتبر من أهم مصادر استنباط الأحكام وهو كما متعارف عليه، نوعان أحدهما صريح ما اتفق عليه كالفقهاء والثاني سكوتي وهو مرتبط بالنصوص.

2- استصحاب الحال:

قال ابن الأنباري: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل."[2]

قال في الإنصاف: "احتج البصريون على عدم تركيب كم بأن الأصل في الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال، أحد الأدلة المعتبرة."[3]

وهو مرتبط بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر عنه ناقل للحكم الشرعي.

3/ الاستحسان:

قال في الخصائص: "ودلالته ضعيفة غير متحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف، من ذلك ترك الأخف على الأثقل من غير ضرورة، نحو الفتوى، والتقوى فإن قلبوا الياء هنا واوا من غير علة قوية، بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، كذلك في تكسير حسن، حسان وهذا جبل وجبال وعمود وعمد، كل هذا استحسان." [4]، نلاحظ من

---

[1]-المصدر نفسه، ص 188.

[2]- محمود فجال: الإنصاح في شرح الاقتراح، دار القلم للطباعة والنشر، ط1، 1989، ص 371.

[3]- المرجع نفسه، ص 372.

[4]- المرجع نفسه، ص 372.

خلال هذا أن الاستحسان ذو دلالة ضعيفة مقارنة بالإجماع واستصحاب الحال، ويمكن أن نعرفه أنه عبارة عن الشيء المستحب أن يكون مثال ذلك ترك الأخف على الأقل.

القواعد الكلية:

"النحو العربي يتميز بكونه يتكون من مجموعة من العلاقات المتداخلة والمتشابكة تندرج تحت مجموعة من الأبواب وهي القواعد الكلية وتعود فكرتها للسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر، والقواعد الكلية هي بمنهجية سماها قواعد التوجيه، التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم استصحاب أم قياسا التي تستعمل لاستنباط الحكم."[1]

من هذا القول نستشف أن النحو العربي نحو أصيل متكون من مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ الأساسية التي تصعد بنحونا ويقوم عليها، تحت ما يسمى بالأبواب النحوية أو بالأحرى ما جاء به السيوطي بالقواعد الكلية المشكلة لهذا النحو التي وجب الالتزام بها عند دراستها للغة في شتى أنواعها سماعيا كان أو قياسي. **1-**

الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتا عن حق الأصل:

"قام النحاة بجعل حكمهم فرعا عن أصل، عن طريق أخذ شيء من مزايا الأصل للفرع تحقيقا لفرعيته وأفضل مثال على هذا أن أصل العلم أن يكون مذكرا عربيا الوضع غير مركب تركيبا مزجيا، ولهذا منع العلم المؤنث الأعجمي المركب تركيبا مزجيا فسلب منه التنوين والكسرة تحقيقا لفرعيته."[2]

وهذا أن الأصل دائما يتميز ويكون أقوى من الفرع وأبرز مثال على هذا الكلام خلو الأصل من العلامة، لكن الفرع يأخذ شيء من مزايا الأصل وتضاف له علامة تدل

[1]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 188-189.

[2]- المرجع نفسه، ص 190.

عليه وأبرز مثال يوضح لنا هذا هو الأصل هو المذكر والفرع هو المؤنث كونه يحتوي على علامة التأنيث التي تعتبر زائدة نفس الشيء بالنسبة للمعرف والمذكر.

2/ يتصرف في الأصل مالا يتصرف في الفرع:

"انحطاط الفرع عن رتبة الأصل وعدم المساس بعلة العمل لأن الأصل لا يعلل."[1]

أي أن كل فرع يجب أن نقدم له تعليلاً وتفسيرًا خلاف للأصل الذي لا يحتاج لأي تعليل وتفسير يكتفي بكونه أصلا.

* "الأصل أدوات النداء يا لذا تقدر عند الحذف"[2]؛ أي أن كل أصل نورده في حديثنا ونقوم بحذفه، نقوم بتقديره وباعتبار أن الياء هي الأصل في أدوات النداء بطبيعة الحال يجب تقديرها عند الحذف على خلاف باقي الأدوات.

* الأصل في المبتدأ والخبر التقديم والتأخير لكن يجوز أن يتأخر وجوبا أو جوازا، أما الوجوب فلتحقيق الانسجام مع القواعد الأخرى كحق الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط وأما الجواز فهو اتساع، وظاهرة حرية تصرف الأصل مشروطة بعدم التعارض مع أصول أخرى إذ تنتهي حرية الأصل عندما يصطدم بأصل آخر.[3] مثل ما هو متعارف عليه أن كل من المبتدأ والخبر يتميزان بالتقديم والتأخير، كن يجوز تأخرها وجوبا وجوازا في بعض الحالات التي أقرها النحاة .

3/ العوض والمعوض لا يجتمعان:

العوض فرع المعوض عنه فلا يجتمعان ومثال هذا:

* التاء في ق ول العرب يا أبت عوض عن ياء الإضافة.

* أن "**أن**" الناصبة للمضارعة لا تظهر بعد حتى لأنها عوض منها .

---

[1] –المرجع السابق، ص190.

[2]– المرجع نفسه، ص 190.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 190– 191.

ففي المثال الأول في قول العرب يا أبت عوض عن ياء الإضافة فيعترض عليه يقول العرب يا أبتي ونميل إلى أن كلمة أب المذكرة تأنيثها أبت، فلعل العرب أنثت كلمة الأب وقصدت بها الأم. أما المثال الثاني أنَّ الناصبة للمنادى فعل مضمر عوض عنه بحرف النداء يا والأصل عدم التقدير إلا للضرورة.[1]

وكل هذا مفاده أنه لا يمكن أن نجمع بين الكلمة الأصلية والكلمة التي عوضناها بها في كلمة أو تركيب ما، لأنه هذا هو الأصل ولا يصح غير هذا لأنه سيؤدي بنا لخلل في التركيب.

[1]– ينظر، حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص191–192.

الفصل الثاني

ضوابط الأصل والفرع من خلال نماذج من قصيدتي نزار قباني

المبحث الأول: نماذج عن الأصل والفرع عند البصريين والكوفيين

حديثنا عن النحو العربي، هو بمثابة إشارة أو ذهاب بنا لأهم المدارس التي بفضلها أسس له، إذ نجد مجموعة متنوعة من المدارس النحوية، لكن ببروز مدرستين أساسيتين هما البصرية والكوفية، فنحن الآن في صدد الحديث عن هاتين المدرستين مع ذكر أهم أعلام كل منهما.

1- المدرسة البصرية:

أ- **بيئة البصرة:** عبارة عن مدينة معروفة منذ التحرير الإسلامي، كانت تدعى في القرون الوسطى في أوروبا بلسرة، مدينة تجارية تقع على شط العرب، وقد قامت منذ الأزمان القديمة في تلك البقعة التي يصب فيها نهرَا دجلة والفرات.

كان لها أهمية تجارية عظيمة منذ القدم على شط العرب مما جعلها مركزا تجاريا، ساعد على نموها وازدهارها كانت مستقر الحضارة العربية بمختلف الحضارات الأخرى.[1]

ب- مصادر الدراسة عند البصريين:

أ- **القرآن الكريم:** كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من القرآن الكريم، فكان أحد مصادرها المهمة.

ب- الشعر العربي: اعتمدوا على الشعر الجاهلي في استشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا على الشعر الإسلامي مثل شعر الفرزدق وجرير[2]. تشدد البصريون في مصادر المادة اللغوية التي يعتمدون عليها، فهم اعتمدوا على القرآن الكريم كونه كلام الله عز وجل، كما اعتمدوا على أقوال العرب الأقحاح والشعر في العصر الجاهلي وصدر الإسلام وهم هنا كانوا مخالفين للكوفيين.

ج- خصائص المذهب النحوي في البصرة:

[1]- ينظر، خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل الأردن، ط 3، 2001، 25-26.

[2]- ينظر، إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2010، ص 33.

1- اعتمدوا على السماع.

2- وضعوا الأقبسة على الكثير المطرد من كلام العرب المسموع وأول هذا المسموع كلام الله.[1]

3- وقفوا من القرآن وقراءاته موقف المدافع عما يرد في كتاب الله فقاسوا على آياته.[2] "نلاحظ اعتماد البصريين في مادة منهجهم على الأفصح من الألفاظ، ولذلك اختاروا من القبائل قيسا وتميما وأسدا، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم أخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[3]، في خصائص المذهب البصري نلحظ تشددهم في القياس فلا يقيسون إلا على كل مسموع من أفواه العرب.

د- أهم علماء مدرسة البصرة:

1- أبو الأسود الدؤلي: "هو ظالم عمرو بن سفيان الدؤلي، ولد في الجاهلية وعاصر الرسول صلى الله عليه وسلم، كان من شيعة علي هو الواضع لنقط المصحف ونقط الإعراب الذي يدل أنه وضع بعد جهد كبير، بذله أبو الأسود في ملاحظة كل كلمة في آيات القرآن الكريم وكيف نطقت، وميز مواضع الرفع من مواضع النصب، وانتبه لوجود أدوات يأتي بعدها الفعل منصوبا أو مجرورا أو مجزوم، وذلك بتكرار قراءته للقرآن الكريم"[4].

2- عبد الله أبي إسحاق الخضرمي: "أحد الأئمة في القراءات والعربية، أخذ القرآن عن يحي بن يعمر ونصر بن عاصم وأخذ النحو عن ميمون وعن أبي حرب في لأهمز، وعمل له كتابا من أملاه، كان أشد تجريدا للقياس"[5].

---

[1]- ينظر، خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص 75- 77.

[2]- المرجع نفسه، ص 77.

[3]- ينظر إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ص 23-32.

[4]- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص 49.

[5]- المرجع السابق، ص 53.

3- الخليل: "الخليل بن أحمد عبد الرحمان الأزدي الفراهيدي، من عمان، كان أعلم الناس وأذكاهم، انصرف للعلم، وابتدع ترتيب المعجم الذي حصر فيه بطريقة رياضية ما في لغة العرب من مفردات، وأثبت فيه المستعمل وفسره وترك ما أهمل مما لم يصل إليه علمه، وابتدع علم العروض على غير منهاج، واطلع على علوم عصره من فلك ورياضيات، ألف في النحو كتاب العوامل وألف في الإحالة وأشهر كتبه العين، قيل أنه أعظم نحوي حملته الأرض".[1]

من أبرز الظواهر اللغوية التي تناولها الخليل ظاهرة الأصل والفرع:

_ اعتمد فكرة الأصل والفرع أساسا في معالجة الظواهر اللغوية والنحوية، من خلال معجمه العين وظهر جليا في نصوصه في كتاب سيبويه.

_ اعتمد أصل الحرف في دراسة التثنية والجمع والتصغير والنسب والإعلال والإبدال.

_ بين مفهوم الحرف الأصلي أنه الحرف الذي يلزم في تصريف الكلم.

- أشار لأصل الحروف المركبة مثل أصل إما إن وما.

_ اعتمد أصل الفعل لدراسة الأفعال التي تشترك في أوزانها ودلالاتها العامة.

_ أصل البناء مثل: الأيام في أصل البناء، أيوام والفم، الفوه حذف الهاء من آخرها، وهو يستخدم قواعد الصرف والنحو للوصول إلى هذا الأصل ففي الأيام يقول أيوام.

_ أصل استعمال عناصر التركيب وأشار لأصل الدلالة.[2]

4- سيبويه: عمر بن عثمان بن قنبر مولى بن الحارث بن كعب، استقر في البصرة أخذ فيها علم القراءات وطلب الفقه والحديث على حماد بن سلمة المحدث الفصيح، طلب

---

[1]- المرجع نفسه، ص 65- 66.

[2]- ينظر، صالح محمد أبو حسين: القياس النحوي في كتاب سيبويه، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، 1989، ص 242.423.

النحو على عيسى بن عمر الثقفي، وبعدها لزم الخليل واختص به، اندفع سيبويه في سماع اللغة ورواياتها حيث كان يكتب كل ما يسمعه ويدونه، ومن أهم كتبه "الكتاب".[1]

ظاهرة القياس في منهج سيبويه من خلال الأصول والفروع:

اعتمد في تحليل الظواهر اللغوية وتغيرها على الموازنة بين أصل الظاهرة وما تتفرع منها وهذا منحه تحديد الزيادة والحذف والترتيب والتصنيف الذي يطرأ على الظاهرة.

_ استخدم مصطلح أول مرادف لمصطلح الأصل وهذا من خلال قوله:

"فالتنوين قبل الألفاظ واللام لأن الحرفة بعد النكرة." [2]

_ قال في التذكير والتأنيث: "اعلم أن المذكر أخذ عليهم من المؤنث." لأنه أشد تمكنا

_ قال: " لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، فكل مؤنث شيء والشيء مذكر فالتذكير أول."

_ يرى أن الأسماء الأصل والفعل فرع عليه: "الأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا."

_ يرى أن المبتدأ هو الأصل في العناصر الرئيسية لتركيب الجملة، وتدخل عليه عوامل الرفع والنصب والجر.

_ يرى أن الجملة الاسمية هي الأصل على الفعلية.[3]

هنا كان لنا حديث عن أهم النحاة الذين مروا وقام النحو البصري على أيديهم، ومن أهمهم نجد: أبو الأسود الدؤلي الذي كانت له أهمية كبرى من خلال جهوده المتنوعة فقد قام بوضع نقاط الإعراب والمصحف، لننتقل إلى أبي إسحاق الخضرمي وهو من أهم أئمة القراءة، وصولا للخليل الفراهيدي الذي ساهم وقدم كثيرا لهذا النحو البصري وأهم أعماله معجم العين، كذلك نلحظ تناوله واهتمامه بعدة ظواهر لغوية من بينها ظاهرة الأصل

[1]- ينظر، خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص 79.

[2]- ينظر، صالح محمد أبو الحسين: القياس النحوي في كتاب سيبويه، ص 349.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص 350-351.

والفرع وهذا نراه واضحا من خلال معجمه العين، وكذلك تناوله لأصل الحرف في دراسة التثنية والجمع وهذان الأخيران يعتبران من أهم ضوابط الفرع في النحو العربي، كذلك نجد حديثه عن أصل البناء وهو من أهم مبادئ الأصل. لننتقل للحديث عن سيبويه وهو تلميذ الخليل له كثير من الأعمال القيمة خاصة كتابه: "**الكتاب**" لا ننسى الحديث عن ظاهرة القياس في منهج سيبويه المرتبطة بالأصل والفرع، وهذا ما نستشفه من خلال قيامه بالموازنة بين أصل الظاهرة والفروع الناتجة عنها. كذلك حديثه عن ظاهرتي التذكير والتأنيث وهما من أهم الظواهر لنظرية الأصل والفرع، حيث أشار إلى أن الأصل يتميز بخلوه من علامة وهو بطبيعة الحال التذكير والتأنيث هو الفرع الناتج عنه.

دون أن ننسى تناوله الأصل والفرع في الأسماء والأفعال، وأن الأسماء هي الأصول والأفعال فروع عنها. وإشارته لكون الجملة الاسمية هي الأصل والفعلية فرع لها.

2- مدرسة الكوفة:

أ- بيئة الكوفة:

على طريق الإمدادات العسكرية كي يسهل الاتصال بين مقر الخلافة الإسلامية والجيش، وعامل جغرافي وقوعها على أطراف الصحراء العربية.

صارت مركز للتبادل التجاري بين أصحاب الإبل القادمين من البادية والمدن المختلفة وأصبحت ملتقى القبائل العربية من الحجاز واليمن." [1]

ب- خصائص المذهب النحوي الكوفي:

1- لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون في وضع قواعدهم وإرساء أصول نحوهم وهي متوافرة فيما أخذه النحويون عنهم وألقوا مصنفاتهم.

[1]- ينظر، خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص 113.

2- مادة لغوية مكونة من لغات القبائل الأخرى التي كانت تسكن بجوار الكوفة كتميم ونزار وما جاوروا بغداد من أعراب الحطيمة وغيرهم، وما جمعه الكسائي عند خروجه.

3- الشعر العربي الذي احتج به البصريون من شعر شعراء الطبقات الثلاث مضيفين إليه ما كان يرون في الكوفة من أشعار قبائل تميم ونزار التي تفاخر بها سكان الكوفة.

4- الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقا متواترها وشاذها.[1]

تساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة الرواية وسلامة القائل، فأخذوا عن حماد الرواية وخلف الأحمر وكلاهما متهم في روايته يصنع الشعر وينسبه إلى غيره، فلم يتحرى الكوفيون من صحة ما يصلهم، لم يشترطوا على القياس كثرة، بل قاسوا على الشاهد الواحد ولو جاء مخالفا للكثرة المتفق على القياس عليها. [2]

ما يثير انتباهنا بادئ الأمر أن النحو الكوفي في المدرسة الكوفية، كانت منشغلة بالقراءات القرآنية ودليل هذا وجود أهم القراء السبع لديهم، وفي ذلك الحين كان البصريون مهتمبن بالنحو، ليستفيق الكوفيون من سباتهم الذي كانوا فيه وأول شيء كان تأثرهم بالنحو البصري والسير على خطاه، ودليل هذا هو أول نحاة الكوفة الكسائي الذي تأثر بالخليل ونهج منهجه من خلال جمع المادة اللغوية من القبائل والشعر العربي والقراءات القرآنية.

ج- أهم نحاة الكوفة:

1- الكسائي: علي بن حمزة الكسائي، أخذ العلم من مشايخه المؤدبين، أخذ العربية عن معاذ بن مسلم الهراء وجعفر الرؤاسي، يعتبر أحد القراء السبع، اختار قراءة خاصة به

[1]- ينظر، المرجع نفسه، ص 138- 139،

[2]- ينظر، إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ص 31-46.

عرف بها وتابعه الناس عليها، رحل للبصرة لاستكمال مبادئ النحو ذهب للخليل، ثم رحل للبادية يسمع ويحفظ ويدون. [1]

2- الفراء: أبو بكر يحي بن زياد بن عبد الله الديلعي الفراء، فارسي الأصل، بدأ ثقافته بأخذ القراءات عن القراء أمثال أبي بكر بن عياش وسفيان بن عيينة، سمع الحديث في حلقات مشايخ الحديث، كان في مقدمة العلماء الذين قدموا في القرآن وقراءاته من مؤلفاته معاني القرآن.[2]

3- ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد مولى بن شيبان المعروف بثعلب، أول من ابتدأ بقراءته لكتاب الحدود للفراء، حفظ كل مسائل الفراء، درس كتب الكسائي وقرأ كتاب سيبويه، تردد لمجالس العلماء، سمع العلوم المختلفة وتعلم القرآن وحفظه، من مؤلفاته القراءات وغرائب القراءات.[3]

هنا نجد أهم النحاة الكوفيين الذين كان أولهم وبدايتهم بالكسائي، الذي كان من أشد المتأثرين بالنحو البصري وصولا لتلميذه الفراء الذي يعد من النحاة الأساسين الكوفيين، وله مجموعة من الأعمال أهمها: معاني القرآن وصولا لثعلب الذي تأثر بالكسائي والفراء ومن أهم أعماله: القراءات وغرائب القرآن.

3- بعض نماذج الأصل والفرع بين المدرستين:

أ- مسألة الاشتقاق:

[1]- ينظر، خديجة الحديثي: المدارس النحوية ص 143- 144.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص 156.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص 169-170.

تعريف الاشتقاق: "أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق."[1]

"الفعل مشتق من المصدر، وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل." [2]

وهذا معناه أن الاشتقاق مرتبط أو بالأحرى مأخوذ من اللفظ الأول لكن بزيادة عليه تظهر وتكون باختلاف في معناه.

يذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو ضرب ضربوا قام قياما وحجتهم في هذا أن المصدر يصح لصحته الفعل ويعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

كذلك استدلوا أن الفعل أصل للمصدر، أن المصدر يذكر توكيدا للفعل ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد وذهابهم لوجود أفعال لا مصادر لها مثل: نعم وبئس كذلك أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل.

وفي الجهة الأخرى والمخالفة يذهب نحاة البصرة لرأي مخالف مفاده أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، فقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب الأول، وقد احتجوا فيما ذهبوا إليه كون المصدر يدل على زمن مفيد، وما كان مطلق فهو أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل، كذلك أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، والفعل لا يقوم بنفسه، كذلك شيء آخر أن المصدر له مثال واحد نحو: الضرب والقتل والفعل له أمثلة متعددة كذلك الفعل يدل ما يدل عليه المصدر في حين أن المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل.[3]

---

[1]– سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 130.

[2]– أبو البقاء العكبري:التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغريب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1986، ص 143.

[3]– ينظر، كمال الدين أبي البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، دار الفكر، ص 235– 237,

هنا قمنا بالحديث عن قضية من بين أهم القضايا المرتبطة بالأصل والفرع، التي تعتبر إحدى مسائل الخلاف المهمة بين المدرستين البصرية والكوفية، التي جاء فيها تطرق لأصل الاشتقاق، فبطبيعة الحال بعد معرفتنا الأصل بديهيا سوف نستطيع الوصول والتعرف على الفرع الناتج عنه، فقد لاحظنا ذهاب كل مدرسة لإعتماد أصل معين، فالكوفيون ذهبوا ورجحوا أن الأصل في الاشتقاق هو الفعل ولتأكيدهم صحة ما ذهبوا إليه بجملة مختلفة من الأدلة تفنيدا لأقوالهم من بينها وجود أفعال لا مصدر لها، مثل: نعم وبئس.

في حين أن جمهور البصريين يخالفونهم الرأي فيرون أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر وأكدوا صحة ما جاؤوا به من خلال أن المصدر اسم وكل اسم يقوم بنفسه ولا يحتاج لفعل وأن الفعل هو لفرع الناتج عنه.

ب- فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء:

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو "أفعل" معرب مجزوم وقولهم أنه معرب مجزوم لأن الأصل الأمر للمواجه في نحو: افعل، لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: {فبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ} سورة يونس، الآية 58. فالأصل في الأمر في نحو أفعل أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم جرى على ألسنتهم أكثر من الغائب.

في حين أن البصريين يرون أنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن تكون على السكون وإنما أعرب من الأفعال أو ما بني منها على فتحة لمشابهة بالأسماء.[1]

[1]- ينظر، كمال الدين أبو أبي البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 524-540.

وهنا كذلك في هذه المسألة حصل خلاف بين كل من المدرستين ونحن أكيد نذهب مع رأي البصريين فيما توجهوا إليه، أن فعل الأمر مبني على السكون، كون الأفعال تكون مبنية، أما الإعراب فتختص به الأسماء.

في حين الكوفيون خالفوهم في الرأي، يرون أن فعل الأمر معرب وليس مبني وفندوا أقوالهم بمجموعة من الأدلة التي هي في رأيهم هي الصواب لكن هذا فيه شك وريبة لأن الأقرب للصواب أن تكون كل الأفعال مبنية، كون الإعراب يشمل كل الأسماء لا غير.

ج- الأصل في حركة الهمزة:

"ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في " إضراب" اتباعا لكسرة العين، وتضم في داخل إتباعا لضمة العين وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة وإنما تحرك لالتقاء الساكنين، احتجوا بقولهم أنهم قالوا هذا لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفا لئلا يبتدئ بساكن، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبا للمجانسة لأنهم يتوخون ذلك في كلامهم.

همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة، ذلك لأن إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن."[1]

"في حين البصريين يرون أن همزة الوصل تكون متحركة مكسورة وإنما تضم في "ادخل" ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم لأن ذلك مثقل كون الأصل فيها الحركة وهو الكسر لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء، لأن الابتداء بالساكن محال، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدئ بالساكن ولهذا لم يزيدوها فيما

[1]- كمال الدين أبي البقاء: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 737.

تحركت فاؤه، فينبغي أن تزاد متحركة لا ساكنة لأنه من المحال أن تقصد حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن."[1]، هنا حديث عن إحدى المسائل المهمة التي وقع فيها اختلاف وآراء كثيرة حول الأصل في حركة الهمزة والفرع فيها، فذهب جمهور الكوفيين لأن الأصل فيها اتباعها لحركة العين فتكون مكسورة وبعضهم قالوا بأنها تكون ساكنة وتحرك لالتقاء الساكنين واحتجوا بأقوالهم بمجموعة من الحجج في رأيهم أنها تؤدي إلى الصواب.

في حين البصريين يرون أن الأصل فيها متحركة لأنه لا يمكن الابتداء بساكن.

د- أصل اشتقاق إنسان ووزن أشياء:

1- أصل اشتقاق إنسان:

الكوفيون يذهبون إلى أن إنسان وزنه "إفعان"، واحتجوا بذلك أن الأصل في إنسان النسيان على "إفعان" من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم: "إيش" في أي شيء وكذلك في "عم صباحا" أي انعم صباحا.

والذي يدل على لأن إنسان مأخوذة من النسيان، أنهم قالوا تصغيره " أنسيان " فردوا الياء في حال التصغير لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرا، كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء لأصولها.

أما البصريون فيذهبون أن أصله " فعلان"، لأن إنسان مأخوذ من " إنس" وسمو هكذا لظهورهم، ويقال أنست الشيء إذا رأيته، والهمزة في إنسان أصلية.

[1]- المرجع السابق، ص 738.

في كلمة إنسان حديث كثير بين المدرستين[1]، فالكوفيون يرون أنها على وزن "إفعان"، واحتجوا بأدلة متنوعة، وأن خلاف هذا الوزن ما هو إلا عبارة عن فروع ناتجة عنه.

كون البصريون ذهبوا إلى أن الأصل فيها "فعلان" مفندين آرائهم بأدلة وحجج دامغة، وكل ما هو خلاف هذا فهو فرع لأصل أول.

2- وزن أشياء:

يرى الكوفيون أن وزن أشياء " أفعاء "، والأصل أفعلاء، وحجتهم لأنه جمع شيء على الأصل، وأصل شيء شيء، جمع لبن ألبناء، إلا أنهم حذفوا الهمزة للتخفيف. أما البصريون فيرون أن وزن أشياء لفعاء"، والأصل " فعلاء"، ودليلهم في هذا أن الأصل شيئاء بهمزتين، لأن الألف حرف زائد ساكن غير حصين، فقدموا اللام على الفاء.[2]

كما هو معروف خلاف كل من البصرين والكوفيين كالعادة على مسائل عديدة ومختلفة، كذلك الأمر نفسه في حديث كل منهم عن أصل وزن كلمة أشياء، و كما هو مألوف كل يبدي رأيه من خلال تقديم جملة أدلة تثبت صحة ما ذهب إليه، وفي هذه القضية يرى الكوفيون أن أصل وزن أشياء هو أفعلاء بحججهم المختلفة، أما البصريون ذهبوا لخلاف ذلك في قولهم أن وزنها، فعلاء, مدعمين أقوالهم بأدلة وأمثلة قريب للواقع وهي الأصح، وأن كل ما هو خلاف هذا الأصل فهو عبارة فرع عليه.

هـ-مسألة سوف والأصل فيها:

[1]- ينظر، كمال الدين أبي البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 809- 811.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص 812- 815.

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: يأفعل أصلها سوف، واحتجوا بأن قالوا: لأن سوف كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم: لا در، ولم أبل، ولم يك، والأصل: لا أدري، ولم أبال، ولم يكن.

وما يدل على ذلك، أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في "سوف أفعل"، "سو أفعل" فحذفوا الفاء، ومنهم من قال "سف أفعل" فحذفوا الواو فيمكن أن يجاز الجمع بينهما في الحذف.

في حين أن البصريين يرون أن أصلها بنفسها، وحجتهم في هذا أن الأصل في كل حرف أن يدل على معنى لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلا في نفيه.[1]

هذه من أهم المسائل المختلف فيها حيث وجد جمهور الكوفيين أن السين الداخلة على الفعل الذي جاء في المستقبل أصلها سوف ودعموا رأيهم بجملة حجج، في رأيهم أنهم أقرب للأصح، في حين أن البصريين يذهبون لأبعد من ذلك فيرون أن السين هي أصل بنفسها ولا دخل لسوف في هذا المقام، وحجتهم في هذا أن كل حرف يدل على معنى، والسين حرف يدل على معنى في نفسه.

المبحث الثاني: ضوابط الأصل في النحو العربي من خلال نماذج مختارة من قصيدتي نزار قباني:

[1]– ينظر، سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 214.

اختلفت وتباينت مجموعة الدلالات التي تصب في معنى الأصل في النحو العربي، فنجدها متنوعة من بينها:

1- أصل الكثرة:

تعريف الكفوي: "والأكثر عبارة عما فوق النصف والحكم بالأكثرية أو الجميع لا يتوقف على الإحاطة التفضيلية، بل يكفيه الإحاطة الإجمالية." [1]

وحاول المحدثون أن يقدموا مفهوما للكثرة فعرفوها: "أنها وسيلة لاطراد القواعد." وهنا الكثرة تعني النماذج والأمثلة الواردة من كلام العرب [2]

ومن خلال التعريفين السالفين ذكرهما، نجد أن كلاهما يشترك بربط مفهوم الكثرة بما اعتمد عليه النحويون وكثر استخدامهم له في قواعدهم وأسسهم، بالاستعانة بكلام العرب.

وأصل الكثرة ينقسم لقسمين:

أ- أصل الكثرة المطلقة:

"نظرا لأن النحو العربي قد جمع بين عدة لغات في لسان واحد، هذا عندما علم اللغويون، أن القرآن يمثل اللسان العربي الذي يفهمه كل العرب وفي هذا نورد رواية ليونس بن حبيب في سؤاله لعبد الله بن إسحاق قائلا: "... فكيف تضع فيما خالفك فيه العرب وهو حجة ؟ قل أعمل على الأكثر اسمي ما خلفني لغات."[3]

"عند النظرة الفاحصة للغة العربية لاحظنا مجموعة من الظواهر المتعلقة باللغة العربية تتميز بالاطراد، كرفع الفاعل والمبتدأ أو نصب المفعول وجر المضاف، وهذا الإطراد

[1]- منتظر حسن علي: الأصل و الفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، 2011، ص 104.

[2]- المرجع نفسه، ص 106.

[3] - رغني التيجاني أدم:الأصل و الفرع في النحو العربي بين المدرستين البصرة و الكوفة رسالة دكتوراه، 2003، ص 143.

مرادف للكثرة المطلقة ويسوغ تجريد قاعدة معيارية وهو ما نهج عليه النحويون فقد روى أن عيس بن عمرو ألا عمر بن العلاء كانا يبنيان القواعد على الأكثر."[1]

قال ابن السراج: "إنما القياس على الأكثر." [2]

إذن من خلال ما سلف ذكره، فالكثرة المطلقة مرادفة لكل ما كان مطردا في القواعد النحوية المختلفة من رفع ونصب.

أي أن الكثرة المطلقة هنا عكس النسبية التي تكون جزئية، فالمطلقة تكون شاملة تتميز بدوام وجودها وتنوع ظواهرها النحوية، ومن أمثلتها من خلال قصيدتي نزار قباني وجدناها كثيرة.

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

من خلال قول الشاعر: كالأحذية القديمة، فهنا "القديمة" هنا بين أيدينا شبه جملة متكونة من ثلاث عناصر حرف جر واسم مجرور وهو مضاف وأما كلمة القديمة هي عبارة عن مضاف إليه مجرور، وهو كثرة مطلقة.

كذلك نجد مثال آخر من خلال قوله: "يكتب الحب" هي جملة فعلية متكونة من فعل و فاعل ومفعول به، فالحب جاءت مفعولا به منصوب، وهي من أهم ظواهر الكثرة المطلقة التي جاءت عند نحاتنا القدماء.

كذلك هناك مثال آخر مهم في قول الشاعر: "جلودنا ميتة الإحساس" هي عبارة عن جملة اسمية، وما يهمنا هنا هي كلمة "جلودنا" متمثلة في مبتدأ مرفوع

[1] – حسن خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ص 76.

[2]– المرجع نفسه، ص 76.

القصيدة 2 خبز وحشيش وقمر:

هناك أمثلة كثيرة منها: "إلى رأس الجبال" وكذلك قوله: "البسطاء" هاتين الجملتين هما شبه جملة متكونة من حرف جر، واسم مجرور وهو مضاف ومضاف إليه، وما يهمنا الحديث عليه هو الجبال، والبسطاء، وهما عبارة عن مضاف إليه مجرور وهي كثرة مطلقة.

هناك مثال آخر في نفس السياق: "يبلغ البدر تمامه"، فالبدر هنا جاءت فاعل مرفوع. من خلال القصيدتين السابقتين، وجدنا أن الكثرة المطلقة أو ما يعرف بالاستعمال الدائم لدى النحاة في مجموعة قواعدهم النحوية، وجدنا جل القصيدتين غني بهذه الظاهرة، فقررنا أن نكتفي ببعض الأمثلة المختارة، كون هذه الظاهرة واضحة وتتميز بالانتشار.

ب- أصل الكثرة النسبية:

"نقصد بها أن يدل الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة." [1]

وهذا مفاده أن الكثرة النسبية مخالفة للكثرة المطلقة، كون الكثرة المطلقة تتميز بالإطراد، و الشيوع و تكون غالبة و النسيبة مخالفة لها ،وهذا يؤدي بنا للوصول إلى أن الكثرة النسبية جزئية.

"وقد اعتمد النحويون أصل الكثرة في أعمالهم النحوية، إذ أصل السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" أن كثرة الاستعمال وردت في كثير من الأبواب من أمثلنها: التوسع في الظروف في التقديم والفصل لكثرتها في الاستعمال."[2]

_ "حذف ياء المتكلم عند الإضافة لكثرة استعمالها.

_ حذف حرف القسم الجازم في قول العرب "الله لأفعلن." [3]

---

[1]- رغني التيجاني أدم: الأصل و الفرع في النحو العربي بين المدرستين البصرة والكوفة، ص 145.

[2]- حسن خميس الملح: نظرية الأصل والفرع، ص 78.

[3]- المرجع نفسه، ص 78.

وهذه مجموعة أمثلة جاء بها السيوطي، تبين لنا أهمية الكثرة لدى النحاة، من خلال ما قدموه في مجموعة من الأبواب في كتبهم، كحذف ياء المتكلم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.

"يرى النحاة أن الأصل في "حتى" أن تكون جارة لكثرة استعمالها، مع أنها تدخل على الفعل والاسم على السواء ويصبح أصل الكثرة النسبية فرعا لأصل آخر وتحقيقا لهذه الفرعية، يقيده النحاة بشروط خاصة إذ يشترطون في إعراب "حتى" حرف عطف أن يكون معطوفها بعض المعطوف عليه، يقول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأعاصير"[1]

ولكن نجد هناك حالات فيها أصول تبنى على الكثرة لكن لها دلالان أخرى:

_ الأصل في المفعول به التأخير ثم يجيزون أن يتقدم على الفعل أو الفاعل، فهذا أصل معياري.

_ أصل الكثرة النسبية أن يخرج لأصل آخر.

_ أصل الكثرة حديث النحاة عن الحذف لكثرة الاستعمال كحذف الفعل في الاختصاص والتحذير والإغراء.[2]

ومن خلال كل ما قيل، نجد أن الكثرة النسبية هي عبارة عن فرع لأصل آخر وهو الكثرة المطلقة، ويبين لنا النحاة أن الكثرة النسبية لتحقيقها يجب توفر مجموعة من الشروط، وأوردوا لنا خير مثال، يشترطون في إعراب حتى حرف عطف.

لنذهب لأخذ أمثلة من قصيدتينا فيما يخص هذه الظاهرة:

[1]– المرجع السابق، ص 79.

[2]– رغني التيجاني أدم: الأصل والفرع في النحو العربي بين المدرستين البصرة والكوفة، ص ،147.

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

من خلال قول نزار قباني: "الله يؤتي النصر من يشاء" في هذه الجملة حصل تقديم وتأخير، فالله هو الفاعل، تقدم على الفعل يؤتي وهي من الحالات التي تأتي فيها الكثرة النسبية.

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

وجدنا مثال يبين لنا هذه الظاهرة بوضوح من خلال قول الشاعر: " فالسطوح البيض تغفو "هنا في هذه الجملة، وجود ظاهرة التقديم والتأخير.

من خلال إطلاعنا على القصيدتين، وجدنا أن هذه الظاهرة قليلة الورود، وعدم توفر أمثلة كثيرة عليها، من خلال القصيدتين.

2- أصل الاشتقاق:

"وهو ما تستحقه الكلمة بنفسها، كاستحقاق الاسم الإعراب لأنه اسم وأصل الاشتقاق يمس النظرية النحوية وينقسم" [1]

أ- أصل العمل:

"يقوم النحو العربي على نظرية العامل فهي بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه كثير من أبحاث هذا العلم، وقد نشأ العامل مع نشأة النحو، ويرجع المحدثون اكتشاف العامل للخليل وتقوم على ثلاث أطراف: العامل والمعمول والعلامة الإعرابية"[2]

ومعناه أن النحو يقوم في أصل العمل على نظرية واحدة، تقوم على معمول واحد، هو الذي يعمل في البقية.

---

[1]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 81.

[2]- منتظر حسن علي: الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص 55.

"الأصل في العمل: من خلال وضع النحاة أصلا للعمل فالفعل يرفع الفاعل بحق الأصل، أما إذا عمل الاسم أو الحرف فلعلة لحقته وهي مشابهة الفعل بوجه ما. "[1]

قال ابن يعيش: "أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا علم ذلك فليعلم أن أبدا تنحط من درجات الأصول، فكلما كانت درجات الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل والذي يؤيد ذلك أنك تقول: زيد ضارب لعمر فتكون مخيرا بين أن تعديه بنفسه وبين لأن تعديه بحرف الجر لضعفه، فلا يجوز مثل ذلك في الفعل فلا تقول ضربت لزيد." [2]

يبين كلا التعريفين لنا أن الأصل الحقيقي والأساسي في العمل، هو الفعل الذي من خلال كونه عاملا يؤدي لرفع الفاعل ونصب المفعول.

"الفرع في العمل: اعتمد النحاة قاعدة تتفرع عن الأصل، هي: الفرع في العمل، الأسماء، والحروف، التي تعمل عمل الفعل كاسم التفضيل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة." [3]

من خلال ما سبق نجد أن أصل العمل، يتكون من جزئين أساسين هما: أصل العمل، وهو مرتبط بنظرية العامل التي جاء بها الخليل، التي تقوم على عامل واحد وهو الأساس الفعل، والذي يؤثر ويتحكم في مجموعة من المعمولات، والأساس أو الجزء الثاني، هو الفرع في العمل المتمثل في مجموعة العوامل التي تعمل عمل الفعل، نظرا للمشابهة بينهما كعمل اسم الفاعل في الرفع.

لنأتي بمجموعة أمثلة، توضح لنا هذا الأصل من خلال القصائد المجودة بين يدينا:

---

[1]- المرجع السابق، ص 57.

[2]- رغني الديجاني أدم، الأصل والفرع بين المدرستين البصرة والكوفة، ص ،149.

[3]- منظر حسن علي: الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص 60-61.

القصيدة 1 هوامش على دفتر النكسة:

هناك أمثلة متنوعة منها نذكر: "مالحة في فمنا القصائد"،بين أيدينا جملة إسمية،فكلمة مالحة اسم فاعل وهو يعمل عمل الفعل في الرفع، وهنا هي عبارة عن فرع في العمل.

كذلك نجد: "أنعي لكم يا أصدقائي" هي جملة فعلية، وهنا نحتاج في الذكر الفعل " أنعي" وهو العامل عبارة عن أصل في العمل لمجموعة معمولات.

كذلك نجد: "صراخنا أضخم من أصواتنا"، هي عبارة عن جملة فعلية، جاءت مستهلة بفعل وهو أصل في العمل، "صراخنا "، أثر على باقي المعمولات.

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

هناك مجموعة مختلفة من الأمثلة في هذا السياق، نذكر منها:

قال الشاعر: "يحملون الخبز، هذه جملة اسمية وهي أصل في العمل من خلال: "يحملون" فعل وهوة العامل الذي أثر في المعمولات الباقية فاعل ومفعول.

كذلك هناك جملتان فعليتين، فيهما أصل في العمل هو الفعل "يمدحون"، "يتسلون" يؤثر على باقي الجملة ويعمل فيها. فيدمحون: فعل مضارع مرفوع و علامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و الفاعل ضمير مستتر تقديره هم . و نفس الشئ في إعراب يتسلون .

ب- الأصل في الإعراب:

الإعراب: "هو تغيير في أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل." [1]

في هذه القضية هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول من هو الأصل في الإعراب، فالبصريون يرون أن الأصل هو الاسم، في حين الكوفيون يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء.

[1]- المرجع السابق، ص 31.

قال الزجاجي: "فكل اسم رأيته معربا على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيا فهو خارج عن أصله، لعلة لحقته فأزالته عن أصله، فبسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله لعلة لحقته." [1]

علل النحاة إعراب الفعل المضارع فقالوا مضارعة الأفعال الأسماء من خلال:

_ فيها شياع وعموم ثم تخصيص للحال والاستقبال.

_ تقع موقع الاسم نحو: "مررت برجل يكتب أو كاتب"

_ تدخل عليها لام الابتداء نحو: إن زيدا ليخرج. "

_ يعلل النحاة بناء بعض الأسماء بمشابهة المبنيات إذا قرروا ما شابه شيئا أعطى حكمه. [2]

من خلال كل ما قيل، نلاحظ أن هناك خلاف في الأصل الحقيقي في الإعراب بين البصريين والكوفيين، ولكن الأصح هنا هو رأي البصريين في أن الأصل في الإعراب هو الأسماء لأنها تتصرف، فكل اسم معرب فيكون على أصله، ويكون خارجا عن أصله إن لم يكن معربا.

لنوضح هذا الأصل من خلال القصائد التي عندنا:

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

نلاحظ من خلال قول الشاعر: "الكتب القديمة" هذه جملة اسمية ونحن تحدثنا فيما سبق أن الأصل في الإعراب هي الأسماء، ونحن أمام جملة اسمية مكونة من اسمين، وسيكون إعرابهما على النحو الآتي:

_ الكتب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

_ القديمة: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

---

[1]– حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 84.

[2]– رغني التيجاني أدم: الأصل والفرع في النحو بين المدرستين البصرة والكوفة، ص 152.

كذلك نجد جملة أخرى "لا تقرؤوا أخبارنا" وهي عبارة عن جملة فعلية متكونة من فعل وفاعل ومفعول به، وما يهمنا هنا هي كلمة "أخبارنا" لأنها تمثل لنا الاسم الذي سنقوم بإعرابه.

_ أخبارنا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

في قول الشاعر: "يترك الناس الحوانيت " هي جملة متكونة من فعل واسمين، وبطبيعة الحال ما يهمنا، هو الإسمان " الناس الحوانيت "

_ الناس: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

_ الحوانيت: مفعول به منصوب وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. من هنا نستشف أن أن الأصل في الإعراب من أهم الأصول الموجودة في نحونا العربي و أن كلا القصيدتين تمتعتا بوفرة أمثلة عديدة عن هذه الظاهرة، إكتفينا بأمثلة شارحة .

3 – أصل البناء:

"البناء في اللغة وضع الشيء على الشيء على صيغة يراد بها الثبوت." [1]

أما في الاصطلاح:

قال السهيلي: "ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا لنقل أو تخلص من سكون، فعلى هذا هو لفظي وقيل هو لزوم لآخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو الاعتلال." [2]

قال ابن خروف: " أكثر الأسماء معرب وأكثر الأفعال مبني والكثرة دليل الأصالة". [3]

[1]– رغني التيجاني أدم: الأصل والفرع في النحو بين المدرستين البصرة والكوفة، ص 154.

[2]– المرجع نفسه، ص 155.

[3]– حسن خميس الملخ: النظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 85.

من خلال الأقوال السابقة، فالمقصد والمرمى واحد، أن الأفعال تمتاز بكثرتها في البناء، والكثرة هي أصل كل شيء عكس القلة، أي أن الأصل في البناء الأفعال والأسماء فرع عنها.

دون أن ننسى أن نأتي ببعض النماذج من قصائدنا:

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

هذا من قول الشاعر: " لقد لبسنا قشرة الحضارة " في هذا الموضع يهمنا الفعل " لبسنا"، نقوم بإعرابه لنرى بأنه مبني:

_ لبسنا: لبس: فعل ماضي مبني على الفتح والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

كذلك في هذه القصيدة كما في القصيدة الأولى، ذكرت مجموعة مختلفة من الأفعال، لكن معظمها جاء في زمن المضارع، ونحن أردنا أن نستخرج مجموعة من الأفعال الماضية لكن لم نجد، لذا سنكتفي بذكر مجموعة من الأفعال منها: يترك، يحملون، يموتون. هنا بعد تطبيقنا لهذا المبدأ لهذا المبدئ المهم من مبادئ الأصل، للأسف لم نحصل على أمثلة كافية كونها لم تكن موجودة في يقصيدتينا.

أ-الأصل والفرع في المعرب والمبني:

1- الأسماء أصل الإعراب:

يرى النحاة أن الأسماء أصل في الإعراب وأورد مثال لهذا الاسم المختص بالجر لأصالته في الإعراب، أما الفعل المضارع فحرم الجر لأنه فرع في الإعراب على الاسم.

2- الأفعال أصل في البناء: الأفعال هي أصل البناء فإن جاء الاسم مبنيا فهو فرع وأورد مثال لهذا: أسماء الأفعال فرع عن الماضي والأمر.

3- الحروف أصل في البناء: ليس ثمة حرف من حروف المعاني خارج عن هذا الأصل، أي الحروف أصل في البناء فهي مبنية كلها لذلك. [1]

ب-الأصل والفرع في علامات الإعراب: تقسم حركات الإعراب لقسمين:

"حروف وحركات، والحركات هي الأصل والحروف فرع عليها، ويلحق بعلامات الإعراب الأصلية والعلامة الفرعية في الرفع والنصب والجر، فإذا جاءت على وفق القواعد: الضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر فهو الأصل، وإذا وقعت الحركة في غير موضعها تكون فرعا كما في وقوع الكسرة في النصب."[2]

الأصل والفرع في المنصوبات:

يرى ابن الحاجب أن الفاعل أصل المرفوعات والباقي محمول عليه، ومسألة الأصل والفرع في المرفوعات خلافية:

1- الفاعل أصل المرفوعات: وهو رأي الخليل والجرجاني والزمخشري.

2- "المبتدأ أصل المرفوعات: وهو رأي سيبويه وابن السراج". [3]

يقول ابن السراج: "فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعا حدث عنهما، وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض." [4]

ومن هنا نخلص أن الأصل والفرع في المعرب والمبني يتفرع ويتعدد، حيث نلاحظ أن الأصل الأساسي في الإعراب هو الأسماء، والأفعال هي فروع لها، أما عند ذهابنا للبناء نجد أن الأفعال هي المبنية، وهي الأصل في كل ما هو مبني، والأسماء تأتي كفروع لها، كذلك نلاحظ مسألة مهمة جدا هي مسألة علامات الإعراب، التي تكون فيها الحركات أصلا، والحروف فروع عنها.

---

[1]- ينظر حسن علي، الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص 35- 40،

[2]-المرجع نفسه، ص 43- 44.

[3]- المرجع نفسه، ص 47.

[4]- المرجع نفسه، ص 47.

لننتهي للوصول للأصل في المرفوعات، والتي نجدها مسألة خلافية تكثر فيها الآراء، ليس بين المدرستين البصرية والكوفية فقط، بل تعدى الخلاف لداخل المدرسة الواحدة، فهناك من يرى أن الفاعل هو أصلها، وهذا رأي الخليل ومجموعة من النحويين، وفي مقابل هذا نجد سيبويه يرى أن المبتدأ هو أل المرفوعات مجموعة نحاة أيدوه في موقفه.

4- أصل القاعدة:

"وهي القاعدة السابقة على القيود والتعريفات، كقاعدة الرفع للفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ."[1]

وأكبر القواعد الأصلية تقول: "الأصل في الكلام أن يوضع للقاعدة ثم الأهمية." [2] وهذا معناه أنه الأصل أن توضع وتقدم قاعدة تضبط الكلام وسياقه، وهذا كقاعدة رفع الفاعل والمبتدأ، أي الشيء الأساسي والأهم هو القاعدة، يليها الأهمية التي هي فرع عنها.

"أصل القاعدة أصل معياري عام يتخذه النحاة لقياس الصواب النحوي، إلا أنه أصل مرن يتلائم مع الظاهرة النحوية، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج إليه، كجواز تقدم المفعول به على الفعل والفاعل." [3]

فأصل القاعدة مرتبط بالضوابط والمعايير التي أقامها النحويون، التي يجب القيام على أساسها، لكنهم أجازوا بعض الحالات يمكن الخروج عنها، كتقدم المفعول به عن الفعل، ففي حقيقة الأمر القاعدة تقر على وجوب أن يتقدم الفعل على كل من الفاعل والمفعول به، لكن هناك حالات يقتضي فيها التقدم أجازها النحويون.

"يجب حذف أصل القاعدة أحيانا بقيود خاصة كقيود حذف الخبر وجوبا." [1]

---

[1]- تمام حسان:الأصول دراسة إبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب القاهرة، 2000، ص 123.

[2]- المرجع نفسه، ص 123.

[3]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 92.

أي أن للقاعدة قيود وضوابط تحكمها وجب التقيد بها وعدم مخالفتها.

"أصل القاعدة معياري اقتصادي يظهر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربي، لاسيما أن النحاة يحصنونه بحماية من العلل تدعمه، أصل الفاعل التأخر عن فعله. "[2]

أصل القاعدة عبارة عن أصل معياري، متكون من مجموعة من القواعد المؤسسة لنحونا العربي وليتضح لنا أكثر يجب أن نمثل بأمثلة من قصائدنا:

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

نلاحظ قول الشاعر: "نحطم الزجاج" هي جملة فعلية، وتعطي لنا مثال حي عن أصل القاعدة، الذي أقامه النحاة حيث أنه يجب أن يكون الفعل هو الأول ويليه الفاعل، ثم المفعول به، وهو الأمر نفسه في هذه الجملة " نحطم الزجاج " هو الفعل والفاعل ضمير مستتر، و"الزجاج" مفعول به. يستجوبون زوجتي جملة فعلية و هي كالآتي : يستجويون : فعل مضارع مرفوع و علامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و الفاعل ضمير مستتر تقديره هم و زوجتي : مفعول به فهذه الجملة جاءت وفق القاعدة التي أقرها النحاة فهي جملة فعلية.

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

كذلك نجد أمثلة جد كثيرة في هذه القصيدة، وقد إخترنا منها:

قول الشاعر: "يحملون الخبز" هي جملة فعلية، توفرت على القاعدة التي وضعها النحويون، حيث كانت البداية فيها بالفعل، الذي يجب أن يليه الفاعل والمفعول به، وهكذا كان الحال في الجملة التي بين أيدينا. كذلك جملة أخرى يموتون بكاء هي بطبيعة الحال

[1]- المرجع السابق، ص 92.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

جملة فعلية متكونة من فعل و فاعل و مفعول به . هنا جملة أخرى هي عبارة عن جملة إسمية نشير لها : نقودنا مجهولة متكونة من مبتدأ وخبر .

هنا نلاحظ أن هذا الضابط موجود في كلتا القصيدتين اللتين بين أيدينا و لم نجد إشكال في إيجاد أمثلة متنوعة عنه، خادمة لنا .

5- أصل الباب:

"وجد النحويون مجموعة من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملا خاصا، فجعلوا كل مجموعة بابا مستقلا، كان وأخواتها وإن وأخواتها وواو العطف وأخواتها." [1]

قال المبرد: "كل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماع لها في المعنى."[2]

أي أنه هناك مجموعة من الأدوات، تعمل عمل واحد تجمع كلها تحت باب واحد، ومثال هذا: باب كان وأخواتها، فالأصل هي "كان" وأخواتها تعمل نفس عملها، لكنها فروع عنها، لكن جمعت كلها تحت باب واحد.

"في باب الجزاء يرى النحويون أن أصل باب الجزاء "إن"، وهي أم الباب وسائر أخواتها فروع لها".[3]

في باب النداء رأى النحاة أن "يا" أصل حروف النداء لأسباب هي:

_ أنه أكثر أحرفه استعمالا.

_ لا يقدر عند الحذف سواها.

_ لا ينادى اسم الله عز وجل إلا بها.

_ يعم النداء بها القريب والبعيد.

---

[1]-حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 97.

[2]- المرجع نفسه، ص 97.

[3]- المرجع نفسه، ص 97.

_ أن القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه لم تأت فيه غيرها. [1]

من أسباب تأصيل أصل الباب في النحو:

1- إذا كان في أدوات الباب حرف فيمكن أن يكون الأصل في نقل المعاني حروفها.

2- إذا كانت أدوات الباب متجانسة حروفا أو أفعالا فالأكثر استعمالا أو تصرفا الاسم.

3- إذا دلت أدوات الباب على عددها فالمذكر هو الأصل مثل: الذي.

4- كثرة الاستعمال وسعة التصرف هي عماد تأصيل الباب. [2]

نأخذ مثال على هذا الأصل من خلال قصيدة: "خبز وحشيش وقمر" من خلال قول الشاعر: "كانوا يعيشون أشكالا" وما يهمنا هي "كان" عبارة عن فعل ماضي ناقص، وهي الأصل الأول، ولها مجموعة من الفروع التي جاءت منها أو أخواتها التي تعمل نفس عملها، مثل: صار وليس، فجاءت كلها تحت باب واحد، يسمى بالنواسخ.

6- الأصل التاريخي:

"حملت الكلمة دلالة تاريخية حيث يشيرون إلى طورين أو أكثر للظاهرة اللغوية يعدون الطور الأول أصلا للثاني." [3]

يبرز الأصل التاريخي في دراسة حروف المعاني وهناك أمثلة متعددة على هذا من بينها:

- يرى الخليل أن أصل "إن" هي "لا أن" حذفت الهمزة تخفيفا، فالتقى الساكنان فحذفت الألف.

_ يرى ابن كيسان أن أصل "أم" هي" أو" أبدلت واوها ميما فتحولت إلى معنى يزيد إلى معنى "أو".

---

[1]- المرجع السابق، ص 99.

[2]- المرجع نفسه، ص 100.

[3]- المرجع نفسه، ص ،102.

_ وقع خلاف بين النحويين في أصل "منذ " فقيل بسيطة وقيل مركبة، فقال الفراء أصلها "من ذو" من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي. [1]

ومن كل ما سبق نجد ونلاحظ أن لكل كلمة في اللغة دلالات ومعاني تاريخية، فمهما كانت عند رؤيتنا لها فرع ثاني لأصل تاريخي أول، يبين لنا ما كانت عليه في بداية الأمر. ونخلص للملامح التاريخية في دراسة النحاة:

1- الأصل التاريخي لحروف المعاني: يشوب دراستها خلاف بين النحاة إذ ينقسمون لفريقين، الأول يقول بإمكانية تركيب حروف المعاني فيأتي لبعض حروف المعاني بأصول تاريخية، وفريق ثاني ينكر تركيب حروف المعاني لأن الأصل في الحروف الجمود.

2- النحاة يعتمدون على اجتهادات عقلية أحيانا في الوصول إلى الأصل البسيط للحروف المركبة، وقلما يعتمدون على أدلة نقلية تقوم شواهد على صحة ما يقولون لأنهم يفرضون ما لم يثبت نقلا. [2]

و نلاحظ أن هذا الأصل التاريخي يتميز بندرة فلم نتمكن من العثور على أمثلة خادمة لنا في هذا الجانب، من خلال القصيدتين اللتين بين أيدينا واكتفينا هنا بجملة الأقوال والتعريفات التي قامت بإعطائنا فكرة عن هذا الأصل.

7- أصل الوضع:

[1]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 102- 104.

[2]- المرجع نفسه، ص 104.

لقيامنا بالحديث عن أصل الوضع يجب أن نقوم بداية الأمر بتعريف الوضع:

أ-الوضع لغة:

ابن فارس: "الواو والضاد والعين، أصل واحد يدل على الخفض للشيء والوضع، ضد الرفع." [1]

الشريف الجرجاني: " أن الوضع في اللغة هو جعل اللفظ بإزاء المعنى." [2]

ب-اصطلاحا: " تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني ."[3]

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أن مفهوم الوضع يقصد به أن نضع شيئا لشيء ما، أي نقوم بخصه له، وهو عبارة شيء أقامه النحاة خاص بالحرف أو الكلمة أو الجملة يمكن تغييره.

"أصل الوضع يخضع لمستويات اللغة جميعها فهناك أصل وضع للأصوات وأصل للكلمات، وأصل وضع للكلمات وأصل وضع للجمل، وأصل وضع للمعاني، أي وجود أصول وضع مختلفة وضعناها شملت عدة نواحي سواء ما كان صوتيا، أي كان مختصا بالجمل والكلمات." [4]

أصل وضع اللفظ المفيد: وهذا مرتبط بفكرة استقلال المعنى، إذا رأى النحاة أن اللفظ إما أن يفيد معنى بذاته فيكون اسما أو فعلا أو يفيد معنى في غيره كحروف المعاني:

"**الفعل:** هو اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بذاته مقترن بزمان محصل بأصل الوضع.

الاسم: هو اللفظ الذي على معنى مستقل بذاته غير مقترن بزمان محصل بأصل الوضع.

---

[1]- علي عبد الله حين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ص 85.

[2]- المرجع نفسه، ص 85.

[3]- المرجع نفسه، ص 86.

[4]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 109.

الحرف: ما دل على معنى في غيره مجر من الزمان في أصل الوضع". [1] هنا قمنا بتمييز بين كل من الحرف والفعل والاسم ، وهذا من خلال ذكر كل ميزة يتميز بيها كل واحد فيها .

قال الكفوي: "كل لفظ فله معنى لغوي وهو ما يفهم من هيئته، أي حركاته وترتيب حروفه لأن الصيغة اسم من الصوغ الذي يدل على التصرف في هيئة لا في المادة، فالمفهوم من حروف " ضرب استعمال آلة التأديب في محل قابل له ومن هيئة وقوع ذلك الفعل في الزمن الماضي. "[2] أي أن كل لفظ له دلالة ومعنى خاص به يتميز عن غيره من الألفاظ، و هذا الإختلاف يظهر و نلمسه من الحركات أو ترتيب الحروف .

1) أصل وضع الحرف:

" كانت بداية وضع الحروف باختيار مخارجها وصفاتها والسبيل لذلك أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة.

وعلى سبيل المثال حرف النون نجدها:

_تنطق في اللثة، تكون أنفية، مجهورة، مرققة.

أما فروع النون ك أن تكون شفوية، مفخمة، لثوية أسنانية." [3]

"وأصول حروف العربية عند سيبويه "29" حرفا يمتاز بعضها عن بعض بواسطة "15" مخرجا و"5 " طرق للنطق هي: الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهوى." [4]

وقد وضع النحاة ضوابط لأصل الوضع في الحروف من حيث قولهم: "الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر." [5]

---

[1]- المرجع السابق، ص 109.

[2]- المرجع نفسه، ص 109.

[3]- تمام حسان: الأصول، ص 109- 111.

[4]- المرجع نفسه، ص 111.

[5]-علي عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، 88.

ومعنى هذا أن لكل حرف ما دلالة ومعنى خاص به وضع من أجله، وهذا لأن كل حرف وضع للدلالة على شيء معين يختلف عن الحرف الآخر، ولا يصح أن نقول على حرف معين أنه يحمل معنى حرف مغاير.

2) أصل الوضع للكلمات:

"إن أصل الوضع في الكلمات من حيث عدد حروفها المكونة لها، فهناك أصل لحروف المعاني، وأصل وضع للأسماء، وأصل وضع للأفعال، ففي الحروف يكون على حرف هجاء واحد أو حرفين، مثال هذا: لن المركبة من "لا" و"أن" وهذان العنصران أصل الوضع."[1] هنا حديث عن تعدد الوضع في الكلمات فهي تختلف بإختلاف ترتيبها و كذا عد الحروف، تنقسم لحروف المعاني و أسماء و أفعال .

يقول الرماني: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصريفاته الأصل، ومثال للكلمات المشتقة: قتل، يقتل، اقتل، قاتل، مقتول، واشتراكها في ثلاثة حروف." [2] أي أن الاشتقاق نجلب الكلمة الأصلية و نقوم بإضافة بعض الحروف تسهل علينا عملية الاشتقاق فهي كلمات تكون فيها نوع من الإختلاف لكن تصب في معنى واحد .

3) أصل وضع الجمل:

" تتكون الجملة من " اسمية " عبارة عن مبتدأ وخبر، و" فعلية " متمثلة، في فعل وفاعل، أي عبارة عن مسند ومسند إليه وهذا أصل الجمل. "[3]

_ الأصل الذكر وإن حذف وجب التقدير.

_ الأصل الإظهار وإن أضمر فسر.

_ الأصل الرتبة.

---

[1]–المرجع السابق، ص 88.

[2]– المرجع نفسه، ص 90.

[3]– تمام حسان:الأصول، ص 121.

_ الأصل الإفادة. [1]

من خلال هذا الأصل لاحظنا أن ما يعرف بأصل الوضع متعلق بمجموعة متنوعة من الأصول منها: أصل وضع اللفظ المفيد، وهو مرتبط بالدلالة والمعنى التي تحمله ونجد أصل وضع الحروف وأصل وضع للكلمات، لنصل لأصل وضع الجمل التي يمكن أن نستخرج بعض من الأمثلة من قصيدتنا الموضحة.

8-أصل التقدير:

"التقدير في اصطلاح النحاة، حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه وقيل الحذف على النية الإبقاء." [2]

يضطر النحاة إلى التقديم أولا ثم تفسير ظواهر التقدير لئلا تفسد أصولهم، من أمثلة هذا: _ تعذر ظهور العلامة الإعرابية على الأسماء المقصورة افترض النحاة أن علامة الإعراب موجودة على آخر الاسم المقصور لكنها حذفت، وهو وجود الألف في الآخر.

– اضطر النحاة لتقدير أصل الكلمة في بعض الظواهر الصرفية، كالإدغام في نحو: هؤلاء معلمي، إذا أدعمت علامة رفع جمع المذكر السالم بياء المتكلم بعد قلبها ياء تحقيقا لشرط الإدغام كما قد قدرت الحركة عند الإضافة لياء المتكلم يا بلادي. [3]

ومن أمثلة هذا، من خلال قصيدتي نزار قباني نجد: "وطني" في قصيدة "هوامش على دفتر النكسة "، فقد أدغمت علامة رفع جمع المذكر السالم بياء المتكلم.

كذلك هناك مثال آخر من قصيدة: خبز وحشيش وقمر"، هو " بلادي" التي كثر ذكرها في القصيدة التي جاء فيها إدغام. و هنا نلحظ أن هذه الظاهرة وجدنا منها مثالين أي مثال من كل قصيدة لكي يشرح لنا ويفيدنا في التعرف على هذا الضابط .

---

[1]–علي عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو و الصرف، ص 91–92.

[2]– حسن خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ص 115.

[3]– المرجع نفسه، ص 116.

المبحث الثاني: معاني الفرع في النحو العربي:

بعد حديثنا المفصل نوعا ما عن الأصل في النحو العربي، التي وجدناها متنوعة ومختلفة نذهب للحديث عن الفروع التي هي بدورها تنقسم لمجموعة مختلفة نذكر أهمها:

1- التأنيث: "اتفق النحاة أن المذكر أصل للمؤنث، أي أن المؤنث فرع لأصل أول هو المذكر." [1]

يقول ابن الخشاب: "التذكير لا يحتاج إلى علامة إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأولى عن العلامات الطارئة للفرق وإنما ذلك أمر بابه الفروع. "[2]

ابن جني: "الفروع هي المحتاجة للعلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر قائم وإذا أردت التأنيث قلت قائمة بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة."[3]

و من خلال القولين السابقين سواء كان " ابن الخشاب " أو " ابن جني " نجد أن هذا يؤد بنا للقول أن التأنيث من أهم المعاني التي يتميز بها الفرع، وهو فرع لأصل أول هو المذكر كونه لا يحتاج لعلامة لتميزه على خلاف التأنيث، تكون في آخره بمثابة ميزة له.

أ-الأصل في المؤنث أن تلحقه علامة التأنيث:

المؤنث ضربان مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة: " والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة، لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر." [4]

---

[1]-المرجع السابق، ص 86.

[2]-المرجع نفسه، ص 86.

[3]- المرجع نفسه، ص 86.

[4]- عبد الله حسين العنبكي:الأصول اللغوية المرفوضة في النحو و الصرف، ص 350.

"فما خلا من علامة التأنيث فالعلامة مقدرة فيه ويرد إلى أصله عند التصغير، فنقول في تصغير قدر وشمس وهند: قدرية وشمسية وهندية، فتلحقه العلامة."[1]

إذن الأساس في كل مؤنث والأصل فيه علامة التأنيث التي تعتبر بمثابة ميزة له، لكن هناك حالات نادرة تغيب فيها علامة التأنيث وتخص بعض الأسماء لترد إليها عند التصغير.

لنأتي بمجموعة من الأمثلة ونماذج من قصيدتينا لنوضح هذا الفرع المتميز في النحو العربي:

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

كل القصيدة وجلها احتوى على ظاهرة التأنيث من بينها قول الشاعر: " اللغة القديمة " هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر وكلاهما جاء مؤنث بعلامة التأنيث.

كذلك نجد: "الشتيمة" و"الهزيمة" و" ذبابة" و"ربابة" عبارة عن مجموعة من الكلمات المتنوعة التي تصب في خانة التأنيث بعلامة التأنيث البارزة، وفي نفس السياق هناك كلمات مؤنثة لكن دون علامة تأنيث، وقد ورد في قوبل الشاعر: "النساء" كذلك "السماء" و"الأثواب" و"الآمل".

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

كذلك الشيء ذاته في هذه القصيدة، لكن بصورة قليلة نجد هذه الظاهرة ومنها: نلاحظ قول الشاعر " معدات الخدر " فمعدات هي كلمة مؤنثة بعلامة تأنيث.

كذلك قوله في كل من: " التواشيح الطويلة ص و" شرقنا الباحث عن كل بطولة "، فكل من كلمتي " طويلة و" بطولة "، هما كلمتان مؤنثتان بعلامة التأنيث الظاهرة آخر الكلمة. نرى أن هذه الظاهرة في كلتا القصيدتين موجودة بكثرة فلم نعرف أيها نذكر، فأتينا بمجموعة منها لتوضيح.

2- التعريف:

[1]- المرجع السابق، ص 350.

"يعتبر التعريف فرعا لأصل أول وهو المذكر لأن الأصل في الأسماء أن تكون نكرات، لذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع." [1]

"فنقول: رأيت رجلا فلا يحتاج إلى علامة وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف". [2]

قال سيبويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول يدخل عليها ما تعرف به ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة." [3]

يقول المبرد: " وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدا من الجنس دون سائره وذلك نحو رجل وفرس وحائط وأرض."[4]

وهنا كلا التعريفين يشتركان في أن النكرة هي أصل لفرع وهو التعريف الذي يمتاز بعلامة تسبقه تجعله مختلفا ومتميزا عن النكرة أي أن الأصل وهو النكرة باعتباره خال من أي علامة والفرع التعريف كونه مرتبط بعلامة تدل عليه.

وهناك مجموعة من الأمثلة الدالة عليها نذكر منها القصيدتين:

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

"الهجاء والشتيمة " فهنا كلا الكلمتين جاءت معرفة بأداة التعريف "ال".

كذلك وجود كلمات كثير منها: " العنتريات " و"الأدبيات" و"السلطان" و"القدر" و"الصماء" و"الأطفال" و" الثلج" و"الربيع "

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

[1]- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 88.

[3]- عبد الله حسين العنبكي:الأصول الغوية المرفوضة في النحو و الصرف، ص 307.

[4]- المرجع نفسه، ص 307.

كذلك هذه القصيدة تنوعت فيها الأمثلة، التي ورد فيها مجموعة من الكلمات المعرفة، نذكر منها قول الشاعر "الأغنياء" و"الشرق"، فهما كلمتان مميزتان بتعريفهما من خلال أداة التعريف "ال"، كذلك نجد: " الستل" و" الضياء" و" السجاجيد" و" الربيع". كذلك هنا هذا المبدأ المهم جدا من مبادئ الفرع كثير جدا بأمثلته العديدة.

3- المثنى والجمع:

أ- المثنى: " اسم معرب يدل على اثنين أو اثنتين، ويتم بزيادة ألف ونون على آخر الفرد في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر مثل: عندي كتابان، اشتريت كتابين." [1]

شروط المثنى:

_ أن يكون مفردا.

_ أن يكون معربا.

_ أن يكون غير مركب. [2]

ب- جمع المذكر السالم: " هو ما سلم بناء مفرده عند الجمع، ويتم بزيادة واو ونون على آخر المفرد في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، مثل: يحرث الفلاحون الأرض".[3]

ج- جمع المؤنث السالم: "هو ما يصاغ بزيادة ألف وتاء مضمومة على آخر المفرد في حالة الرفع، وألف وتاء مكسورة في حالتي النصب والجر، مثل: أكرمت المديرة المعلمات. "[4]

و من أمثلة المثنى والجمع من خلال قصيدتينا نجد:

---

[1]-هشام عامر كليان و سميح أبو مقلي: المرجع السهل في قواعد النحو العربي، دار الفكر، ط 2، 2010، ص 105.

[2]- المرجع نفسه، ص 105.

[3]- المرجع نفسه، ص 110.

[4]- المرجع السابق، ص 113.

القصيدة 1: هوامش على دفتر النكسة:

هناك مجموعة متعددة في هذا السياق نجد منها: " القصائد" و" ضفائر" وهما عبارة عن جمع. كذلك نجد "أصواتنا" هي جمع لكلمة "صوت"

القصيدة 2: خبز وحشيش وقمر:

كلمات عدة منها: "الساذجون" و" زوجات"، وهنا نوعان من الجمع جمع مذكر سالم وجمع مؤنث، كذلك نجد: "عيون" جمع لكلمة "عين". و مانلحظه في آخر ضابط من ضوابط الفرع أو بالأحرى كلها لم نجد معها أي مشكل، فقد كانت كلتا القصيدتين غنية بأمثلة عدة ذكرنا بعضا منها.

خاتمة

نصل في هذه المحطة إلى ختام هذا العمل الموسوم بـ: "نظرية الأصل والفرع في الدراسة النحوية العربية وتطبيقها على قصيدتي نزار قباني"، حيث نسجل مجموعة من النتائج والملاحظات:

- ✓ نظرية الأصل والفرع نظرية أصيلة في النحو العربي أتت نتيجة جهود مجموعة كبيرة من علماء اللغة العربية، وهي ليست مأخوذة من المنطق اليوناني.
- ✓ التمييز بين ما هو أصل في اللغة وما هو فرع، إذ كثيرا ما يلتبس الأمر في بعض القضايا اللغوية.
- ✓ يمكننا التعرف على الفرع بعلامة دالة عليه، خلافا عن الأصل الذي لا يحتاج لأي إضافات.
- ✓ الفروع في النحو العربي متعددة لكن الأصول واحدة.
- ✓ معرفة الأصل و الفرع في أصول النحو، متمثلة في أدلة أصول هي عبارة عن سماع وقياس، وأدلة فروع هي إجماع استصحاب حال واستحسان.
- ✓ تعدد الآراء حول تقسيم الأدلة النحوية واختلافها بين العلماء .
- ✓ أقسام الأدلة النحوية عند ابن جني مرتبطة بالسماع والقياس والإجماع واستحسان.
- ✓ معرفة الصور المختلفة للقياس وارتباطها أغلب الأحيان بقياس فرع على أصل، وفرع على فرع.
- ✓ الحكم وأقسامه عند السيوطي مرتبط بكل من الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائزة على السواء.
- ✓ التفرقة بين العلة وأنواعها المختلفة التي أهمها: علة الجواز، وعلة النقيض، وعلة الأصل.
- ✓ كان البصريون متشددين في وضع أحكامهم حيث اعتمدوا على الكثرة في القياس على عكس الكوفيين الذين اعتمدوا النادر والشاذ.

✓ التعرف على أهم الخلافات المرتبطة بهذه النظرية بين المدرستين البصرية والكوفية ومن أهمها مسألة الاشتقاق.

✓ معرفتنا لأهم ضوابط كل من الأصل والفرع وعند قيامنا بتطبيقها على القصيدتين المختارتين من قصائد نزار قباني، وجدنا أن هناك مجموعة من الضوابط تحضر، ونلاحظ ظهورها بكثرة فاحترنا أيها نختار، وفي المقابل هناك مجموعة من الضوابط ينعدم ظهورها في القصيدتين اللتين بين أيدينا.

✓ معرفة أهم ضوابط الأصل الموجودة في نحونا المتمثلة في الكثرة بنوعيها المطلقة والنسبية كذلك نجد أصل الاشتقاق وهذا من خلال أقسامه الثلاثة، الإعراب والبناء والعمل، كذلك الأصل التاريخي وأصل القاعدة وأصل الباب وأصل التقدير.

✓ أهم ضوابط الفرع عبارة عن التأنيث والتعريف والمثنى والجمع.

✓ ملاحظتنا أن ضوابط الفرع كلها كانت حاضرة في القصيدتين اللتين بين أيدينا بكثرة من خلال أمثلة متنوعة، لكن الأصل وجدا بعض الأصول كانت متنوعة كأصل الإعراب، وأصل العمل، كالكثرة أيضا، لكن هناك ضوابط أخرى نلاحظ عدم توفرها وحضورها؛ كالأصل التاريخي وأصل الباب، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الأصل أغلب ظواهره فيها صعوبة في إيجادها والتعرف عليها، كونها نادرة أن نجد ولو مثالا واحدا دالا عليها، على خلاف الفرع الذي نجد مجموعة ضوابطه تتميز بالكثرة وتعدد أمثلتها، التي من خلالها نتعرف على كل ضابط و نميز بينها.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة.....	أ-د
الفصل الأول: نظرية الأصل والفرع، حدود ومفاهيم	
المبحث الأول.....	2
I-تعريف الأصل.....	2
أ-تعريف الأصل لغة.....	2
ب-تعريف الأصل اصطلاحا.....	5
II-تعريف	7

الفرع.....
.
أ-تعريف الفرع 7
لغة.....
ب-تعريف الفرع 9
اصطلاحا.....
ج-الفرق بين الأصل 10
والفرع.....
1/الفروع هي المحتاجة 11
للعلامات.....
2/الفرع لابد أن يكون فيه 12
أصل.....
3/كثرة الفروع عن 13
الأصول.....
المبحث الثاني: نشأة النظرية 13
وتطورها.....
المبحث الثالث: نظرية الأصل والفرع في العلوم اللغوية أصول 17
النحو.....
1- تعريف أصول النحو 17
.....
2- أهم علماء أصول 17
النحو.....
3-أدلة النحو 17
الإجمالية.....
الفصل الثاني: ضوابط الأصل والفرع من خلال نماذج من قصيدتي نزار قباني
المبحث الأول: نماذج عن الأصل والفرع عند البصريين 40
والكوفيين.....
1- المدرسة 40
البصرية.....
أ- بيئة 40
البصرة.....
.....
ب- مصادر الدراسة عند 40
البصريين.....
ج- خصائص المذهب النحوي في 41
البصرة.....
د- أهم علماء مدرسة 41
البصرة.....

2- مدرسة الكوفة..... 44
أ- بيئة الكوفة..... 44
ب- خصائص المذهب النحوي الكوفي..... 45
ج- أهم نحاة الكوفة..... 46
3- بعض نماذج الأصل والفرع بين المدرستين..... 47
أ- مسألة الاشتقاق..... 47
ب- فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء. 48
ج- الأصل في حركة الهمزة..... 49
د- أصل اشتقاق إنسان ووزن أشياء..... 50
ه-مسألة سوف والأصل فيها..... 52
المبحث الثاني: ضوابط الأصل في النحو العربي من خلال نماذج مختارة من قصيدتي نزار قباني..... 53
1- أصل الكثرة..... 53
أ- أصل الكثرة المطلقة..... 53
ب- أصل الكثرة النسبية..... 55
2- أصل الاشتقاق..... 57
أ- أصل العمل..... 57
ب- الأصل في الإعراب..... 59

3 - أصل البناء..... 61
أ-الأصل والفرع في المعرب والمبني..... 62
ب-الأصل والفرع في علامات الإعراب: تقسم حركات الإعراب لقسمين..... 63
4- أصل القاعدة..... 64
5- أصل الباب..... 66
6- الأصل التاريخي..... 67
7- أصل الوضع..... 69
أ-الوضع لغة..... 69
ب- اصطلاحا..... 69
1) أصل وضع الحرف..... 70
2) أصل الوضع للكلمات..... 71
3) أصل وضع الجمل..... 71
8-أصل التقدير..... 72
المبحث الثاني: معاني الفرع في النحو العربي..... 73
1- 73

التأنيث.....
.....
أ-الأصل في المؤنث أن تلحقه علامة 73
التأنيث.....
2- 75
التعريف.....
.....
3- المثنى 76
والجمع.....
...
خاتمة..... 79
.....
ملحق..... 81
.....
قائمة المصادر 82
والمراجع.....
فهرس 99
المحتويات.....
.....
ملخص

ملحق

قصيدة: خبز وحشيش وقمر

عندما يولدُ في الشرق القمرْ..
فالسطوحُ البيضُ تغفو
تحت أكداس الزَهَرْ..
يترك الناسُ الحوانيت و يمضون زُمَرْ
لملاقاةِ القَمَرْ..
يحملون الخبزَ.. و الحاكي..إلى رأس الجبالْ
و معدات الخدَرْ..
و يبيعونَ..و يشرونَ..خيالْ
و صُوَرْ..

و يموتونَ إذا عاش القمر..

***

ما الذي يفعلهُ قرصُ ضياءْ؟

ببلادي..

ببلاد الأنبياءْ..

و بلاد البسطاءْ..

ماضغي التبغ و تجَّار الخدَرْ..

ما الذي يفعله فينا القمرْ؟

فنضيع الكبرياء..

و نعيش لنستجدي السماءْ..

ما الذي عند السماءْ؟

لكسالى..ضعفاءْ..

يستحيلون إلى موتى إذا عاش القمرْ..

و يهزّون قبور الأولياءْ..

علَّها ترزقهم رزّاً.. و أطفالاً..قبورُ الأولياءْ

و يمدّون السجاجيدَ الأنيقات الطُرَرْ..

يتسلون بأفيونٍ نسميه قَدَرْ..

و قضاءْ..

في بلادي.. في بلاد البسطاءْ..

***

أي ضعفً و انحلالْ..

يتولاّنا إذا الضوء تدفقْ

فالسجاجيدُ.. و آلاف السلالْ..

و قداحُ الشاي .. و الأطفالُ..تحتلُّ التلالْ

في بلادي

حيث يبكي الساذجونْ
و يعيشونَ على الضوء الذي لا يبصرونْ..
في بلادي
حيث يحيا الناسُ من دونِ عيونْ..
حيث يبكي الساذجونْ..
و يصلونَ..
و يزنونَ..
و يحيونَ اتكالْ..
منذ أن كانوا يعيشونَ اتكالْ..
و ينادون الهلال:
"يا هلالْ..
أيُّها النبع الذي يُمطر ماسْ..
و حشيشياً..و نعاسْ..
أيها الرب الرخاميُّ المعلقْ
أيها الشيءُ الذي ليس يصدَّق.."
دمتَ للشرق..لنا
عنقود ماسْ
للملايين التي عطَّلت فيها الحواسْ
***
في ليالي الشرق لمَّا..
يبلغُ البدرُ تمامُهْ..
يتعرَّى الشرقُ من كلِّ كرامَهْ
و نضالِ..
فالملايينُ التي تركض من غير نعالِ..
و التي تؤمن في أربع زوجاتٍ..

و في يوم القيامَهْ..
الملايين التي لا تلتقي بالخبزِ..
إلا في الخيالِ..
و التي تسكن في الليل بيوتاً من سُعالِ..
أبداً.. ما عرفت شكلَ الدواءْ..
تتردَّى جُثثاً تحت الضياءْ..
في بلادي.. حيث يبكي الأغبياءْ..
و يموتون بكاءْ..
كلَّما حرَّكهمْ عُودٌ ذليلٌ..و "ليالي"
ذلك الموتُ الذي ندعوهُ في الشرقِ..
"ليالي"..و غناءْ
في بلادي..
في بلاد البسطاءْ..
حيث نجترُّ التواشيح الطويلةْ..
ذلكَ السئلُّ الذي يفتكُ بالشرقِ..
التواشيح الطويلة..
شرقنا المجترُّ..تاريخاً
و أحلاماً كسولةْ..
و خرافاتٍ خوالي..
شرقُنا, الباحثُ عن كلِّ بطولةْ..
في أبي زيد الهلالي..

قصيدة: هوامش على دفتر النكسة

أنعي لكم، يا أصدقائي، اللغةَ القديمه
والكتبَ القديمه
أنعي لكم..
كلامَنا المثقوبَ، كالأحذيةِ القديمه..
ومفرداتِ العهرِ، والهجاءِ، والشتيمه
أنعي لكم.. أنعي لكم
نهايةَ الفكرِ الذي قادَ إلى الهزيمه

2

مالحةٌ في فمِنا القصائد
مالحةٌ ضفائرُ النساء

والليلُ، والأستارُ، والمقاعد
مالحةٌ أمامنا الأشياء
3
يا وطني الحزين
حوّلتَني بلحظةٍ
من شاعرٍ يكتبُ الحبَّ والحنين
لشاعرٍ يكتبُ بالسكين
4
لأنَّ ما نحسّهُ أكبرُ من أوراقنا
لا بدَّ أن نخجلَ من أشعارنا
5
إذا خسرنا الحربَ لا غرابهْ
لأننا ندخُلها..
بكلِّ ما يملكُ الشرقيُّ من مواهبِ الخطابهْ
بالعنترياتِ التي ما قتلت ذبابهْ
لأننا ندخلها..
بمنطقِ الطبلةِ والربابهْ
6
السرُّ في مأساتنا
صراخنا أضخمُ من أصواتنا
وسيفُنا أطولُ من قاماتنا
7
خلاصةُ القضيّهْ
توجزُ في عبارهْ
لقد لبسنا قشرةَ الحضارهْ
والروحُ جاهليّهْ...

8

بالنّايِ والمزمار..

لا يحدثُ انتصار

9

كلّفَنا ارتجالُنا

خمسينَ ألفَ خيمةٍ جديدهْ

10

لا تلعنوا السماءْ

إذا تخلّت عنكمُ..

لا تلعنوا الظروفْ

فالله يؤتي النصرَ من يشاءْ

وليس حدّاداً لديكم.. يصنعُ السيوفْ

11

يوجعُني أن أسمعَ الأنباءَ في الصباحْ

يوجعُني.. أن أسمعَ النُّباحْ..

12

ما دخلَ اليهودُ من حدودِنا

وإنما..

تسرّبوا كالنملِ.. من عيوبنا

13

خمسةُ آلافِ سنهْ..

ونحنُ في السردابْ

ذقوننا طويلةٌ

نقودنا مجهولةٌ

عيوننا مرافئُ الذبابْ

يا أصدقائي:

جرّبوا أن تكسروا الأبوابْ
أن تغسلوا أفكاركم، وتغسلوا الأثوابْ
يا أصدقائي:
جرّبوا أن تقرؤوا كتابْ..
أن تكتبوا كتابْ
أن تزرعوا الحروفَ، والرُّمانَ، والأعنابْ
أن تبحروا إلى بلادِ الثلجِ والضبابْ
فالناسُ يجهلونكم.. في خارجِ السردابْ
الناسُ يحسبونكم نوعاً من الذئابْ...

14

جلودُنا ميتةُ الإحساسْ
أرواحُنا تشكو منَ الإفلاسْ
أيامنا تدورُ بين الزارِ، والشطرنجِ، والنعاسْ
هل نحنُ "خيرُ أمةٍ قد أخرجت للناسْ" ؟...

15

كانَ بوسعِ نفطنا الدافقِ بالصحاري
أن يستحيلَ خنجراً..
من لهبٍ ونارِ..
لكنهُ..
واخجلةَ الأشرافِ من قريشٍ
وخجلةَ الأحرارِ من أوسٍ ومن نزارِ
يراقُ تحتَ أرجلِ الجواري...

16

نركضُ في الشوارعِ
نحملُ تحتَ إبطنا الحبالا..
نمارسُ السَحْلَ بلا تبصُّرٍ

نحطّمُ الزجاجَ والأقفالا..
نمدحُ كالضفادعِ
نشتمُ كالضفادعِ
نجعلُ من أقزامنا أبطالا..
نجعلُ من أشرافنا أنذالا..
نرتجلُ البطولةَ ارتجالا..
نقعدُ في الجوامعِ..
تنابلاً.. كُسالى
نشطرُ الأبياتَ، أو نؤلّفُ الأمثالا..
ونشحذُ النصرَ على عدوِّنا..
من عندهِ تعالى...

17

لو أحدٌ يمنحني الأمانْ..
لو كنتُ أستطيعُ أن أقابلَ السلطانْ
قلتُ لهُ: يا سيّدي السلطانْ
كلابكَ المفترساتُ مزّقت ردائي
ومخبروكَ دائماً ورائي..
عيونهم ورائي..
أنوفهم ورائي..
أقدامهم ورائي..
كالقدرِ المحتومِ، كالقضاءِ
يستجوبونَ زوجتي
ويكتبونَ عندهم..
أسماءَ أصدقائي..
يا حضرةَ السلطانْ
لأنني اقتربتُ من أسوارِكَ الصمَّاءِ

لأنني..
حاولتُ أن أكشفَ عن حزني.. وعن بلائي
ضُربتُ بالحذاءِ..
أرغمني جنذُكَ أن آكُلَ من حذائي
يا سيّدي..
يا سيّدي السلطانْ
لقد خسرتَ الحربَ مرتينْ
لأنَّ نصفَ شعبنا.. ليسَ لهُ لسانْ
ما قيمةُ الشعبِ الذي ليسَ لهُ لسانْ؟
لأنَّ نصفَ شعبنا..
محاصرٌ كالنملِ والجرذانْ..
في داخلِ الجدرانْ..
لو أحدٌ يمنحُني الأمانْ
من عسكرِ السلطانْ..
قُلتُ لهُ: لقد خسرتَ الحربَ مرتينْ..
لأنكَ انفصلتَ عن قضيةِ الإنسانْ..

18

لو أننا لم ندفنِ الوحدةَ في الترابْ
لو لم نمزّقْ جسمَها الطَّريَّ بالحرابْ
لو بقيتْ في داخلِ العيونِ والأهدابْ
لما استباحتْ لحمَنا الكلابْ..

19

نريدُ جيلاً غاضباً..
نريدُ جيلاً يفلحُ الآفاقْ
وينكشُ التاريخَ من جذورهِ..
وينكشُ الفكرَ من الأعماقْ

نريدُ جيلاً قادماً..

مختلفَ الملامحْ..

لا يغفرُ الأخطاءَ.. لا يسامحْ..

لا ينحني..

لا يعرفُ النفاقْ..

نريدُ جيلاً..

رائداً..

عملاقْ..

20

يا أيُّها الأطفالْ..

من المحيطِ للخليجِ، أنتمُ سنابلُ الآمالْ

وأنتمُ الجيلُ الذي سيكسرُ الأغلالْ

ويقتلُ الأفيونَ في رؤوسنا..

ويقتلُ الخيالْ..

يا أيُها الأطفالُ أنتمْ –بعدُ– طيّبونْ

وطاهرونَ، كالندى والثلجِ، طاهرونْ

لا تقرؤوا عن جيلنا المهزومِ يا أطفالْ

فنحنُ خائبونْ..

ونحنُ، مثلَ قشرةِ البطيخِ، تافهونْ

ونحنُ منخورونَ.. منخورونَ.. كالنعالْ

لا تقرؤوا أخبارَنا

لا تقتفوا آثارنا

لا تقبلوا أفكارنا

فنحنُ جيلُ القيءِ، والزُّهريِّ، والسعالْ

ونحنُ جيلُ الدجْلِ، والرقصِ على الحبالْ

يا أيها الأطفالْ:

يا مطرَ الربيعِ.. يا سنابلَ الآمالْ
أنتمْ بذورُ الخصبِ في حياتنا العقيمهْ
وأنتمُ الجيلُ الذي سيهزمُ الهزيمهْ...

ملخص:

يتناول هذا البحث نظرية الأصل والفرع في الدراسة النحوية العربية وتطبيقها على قصيدتي نزار قباني وهذا من خلال التعريف بهذه النظرية وإكتشاف أصول نشأتها، وتعرضنا لهذه النظرية في علم أصول النحو والتي كان ارتباطها بها من خلال الأدلة الأصول والأدلة الفروع.

تحدثنا عن المدرستين البصرية والكوفية وأشرنا لأهم منهج خاص بكل مدرسة.

تطرقنا إلى أربعة مسائل خلافية مرتبطة بهذه الثنائية وذكرنا أهم ضوابط مرتبطة بكل من الأصل والفرع في النحو العربي، وإعطاء أمثلة موضحة لكل ظاهرة من خلال قصيدتي نزار قباني.

Résumé :

Cette recherche traite l'origine et la branche dans l'étude de grammaire arabe et l'application aux poésies de Nizar Qabbani et ceci est par sa définition et découverte de ses origines,et nous avons discuté cet théorie dans les sciences des origines de la grammaire que sa relation avec les origines la littérature arabe et nous avons aussi parlé sur des école (Basra et koufa) ,et appliquer les informations les plus importantes de l'étude.

Nous avons aussi parlé environ de quatre questions liées à cette théorie et nous avons mentionné la caractéristique la plus importante tant de l'original que la branche dans la grammaire arabe et donner des exemples illustrés de chaque phénomène à travers qu'est ce deux poèmes de Nizar Qabbani.